

جامعة مولود معمري تيزي- وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلاقات الدولية
تخصّص: دراسات شرق أوسطية

إشراف الأستاذ:

عمرون محمد

من إعداد الطالبان:

– رعب شوقير

– غيداس يحيى

لجنة المناقشة:

- زاوي رابح..... رئيساً
- عمرون محمد..... مشرفاً
- منير محمودي..... ممتحناً

السنة الجامعية: 2016/2015

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.
فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة
والعافية وأناز دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.
وعملاً بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"
وبعد، نتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرف الرسالة الأستاذ :عمرون محمد
الذي قدم لنا من وقته وجهده لدعم وتوجيه الرسالة وإثراء موضوعها.
كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا
من وقتهم الثمين لقراءة الرسالة.

شكراً

الإهداء

أهدي هذا العمل البسيط والمتواضع للوالدين الكريمين، ولإخوتي
وأخواتي، ولكل من له الشرف بما أنا عليه من درجة علم ومعرفة، ولكل
الأساتذة المحترمين الذين لم يخلوا يوما علي بنصيحة وإفادة وتوجيه.

غيداس يحيى

الإهداء

أهدي هذا العمل البسيط والمتواضع للوالدين الكريمين، ولإخوتي
وأخواتي بالخصوص لروحهما الطاهرة مقران وسمير ، ولكل الزملاء
والاصدقاء ، ولكل الأساتذة المحترمين الذين لم يخلوا يوما علي بنصيحة
وإفادة وتوجيه.

رعاب شوقير

الخطة

مقدمة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للمعضلة الأمنية

المبحث الأول: التطور التاريخي للدراسات الأمنية

المطلب الأول: الفترة الذهبية للدراسات الأمنية

المطلب الثاني: فترة النهضة في الدراسات الأمنية

المبحث الثاني: المعضلة الأمنية ضمن المنظور الواقعي و نظرية الأمنة

المطلب الأول: الواقعية التقليدية

المطلب الثاني: الواقعية الجديدة

المطلب الثالث: نظرية الأمنة

المبحث الثالث: المقاربات الأمنية الجديدة للمعضلة الأمنية

المطلب الأول: مدرسة باريس

المطلب الثاني: مدرسة أبريستويث

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر

2001

المبحث الأول: التحول الإستراتيجي في العلاقات الدولية و تداعياته على الشرق الوسط

المطلب الأول: الخطاب الأمني الأمريكي

المطلب الثاني: تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الشرق الأوسط

المبحث الثاني: التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط و تأثيرها على أمن المنطقة

المطلب الأول: جغرافيا الشرق الأوسط و البيئة الأمنية

المطلب الثاني: التوافق و الصراع في الشرق الأوسط

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية المرضية في الشرق الأوسط

المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب بعد تاريخ 11 سبتمبر

المطلب الثاني: أسلحة الدمار الشامل

خاتمة

مقدمة

تعتبر "أحداث 11 سبتمبر 2001" منعرج حاسم في مسار العلاقات الدولية عموماً، في المنطق الأمني بصفة خاصة، وإن أمكن القول، فهذا الحدث يمثل منعطفاً عريضاً في الواقع الأمني الدولي عامة وفي العلاقات الدولية خصوصاً، إذ أنّ الظاهرة الأمنية كانت ومازالت إلى يومنا هذا تُمثّل أحد أهم أعمدة نظرية العلاقات الدولية من جهة، بحكم ارتباطها بالأمن القومي، السيادة الوطنية، الظواهر (الإرهاب، الإرهاب الدولي، النزاعات العرقية، انتشار أسلحة الدمار الشامل... إلخ)، وارتباطها كذلك بمفاهيم القوة والإستراتيجية، المصالحة الوطنية، الأهداف الجيوسياسية، السياسة الخارجية أو الإطار الدبلوماسي... إلخ، كلها وحدات في نظام شامل هو النظام العالمي.

وهي كذلك -الظاهرة الأمنية- العنصر الأكثر حساسية سواء من زاوية نظرية أو من زاوية تطبيقية (أرض الواقع) وإذا حاولنا تسبيق الظاهرة الأمنية على العلاقات الدولية فلأنّ الموضوع الأمني شأنه شأن العلاقات الدولية من حيث الصبغة الدولية، ولكن إن لزم الحال تقديم تفسير تاريخي في هذا الشأن فإنه من الضروري إعطاء أهمية كبرى لما هو حاصل في مضمار اللعبة الدولية حالياً وتقادي الإنغماس في التنظير التاريخي القديم الذي هو من شأن فقهاء ومختصين في مجال آخر له صبغة تاريخية أكثر دقة.

انتقل المجتمع الدولي من مرحلة يسيطر عليها التفكير الفلسفي التقليدي إلى مرحلة أكثر تفتحاً وتوسّعاً من حيث الدراسات والإفتراضات العلمية، من مرحلة كان ينظر فيها للظاهرة الدولية بزاوية ضيقة من حيث المفاهيم ودوائر البحث في مرحلة أُستعمل فيها مفاهيم واسعة ومتفرعة، أُستحدث فيها جوانب عديدة حتى دخل المجتمع الدولي في إطار مفاهيمي

أكثر شمولية، وأكثر تقارب في وحدته أيضا، بمعنى آخر تلخص في مفهوم إجتماعي عالمي.

ولكن وبحكم تميز الفكر السياسي عامة بالتراكمية مثله مثل أي مجال فكري آخر فإن الدراسات المتمحورة حول موضوع الأمن الدولي تضافرت إلى مخابر الفكر السياسي عامة، والتتظير في العلاقات الدولية خاصة، مؤكدة أنها ستحمل الجديد من الناحية العلمية طالما العالم يستمر في التغير توازيا مع الأحداث الدولية، وبذكر الأحداث الدولية فإن أحداث الإرهاب الدولي 2001 كانت أول الأعراض لمرض عضال طالما المجتمع الدولي في القرن 21 ، أثر بدرجة كبيرة على منطقة الشرق الأوسط، هذا المرض لم يستطع فقهاء الأمن الدولي و خبراء العلاقات الدولية تشخيصه، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ودول غربية أخرى كفواغل دولية محتكة أبت إلا أن تؤسس مخبرا أو مخابرا لتمحيص هذه الظاهرة بتجربتها الخاصة ، واستحدثت أطر نظرية لدراساتها وتفسيرها بمنظورها "الغربي الأمريكي".

أصبحت منطقة الشرق الأوسط بؤرة صراعات دولية وداخلية مباشرة وغير مباشرة. نتيجة عوامل متغيرة من منطق غربي أمريكي إلى منطق أروبي تارة، أو منطق شرقي روسي تارة أخرى، أدخل دول (الشرق الأوسط) في أزمة غياب للأمن حادة، الإرهاب، الإرهاب الدولي، التسابق نحو التسلح، النزاعات العرقية، النزاعات الداخلية في المنطقة (بين الدول الشرق أوسطية)، كلها عوامل أثرت على عدم استقرار المنطقة، مع غياب الضوابط الأمنية أحيانا، وعدم الرضوخ أمام القوانين الدولية والإلتزامات الدولية تارة أخرى في خصوص مسألة الضوابط الأمنية التي تؤطرها هيئة الأمم المتحدة (مجلس الأمن)،... إلخ. مما جعل الأمور أكثر تصعبا، وجعل العديد من الدول الفاعلة في العلاقات الدولية تدخل في لعبة جيو استراتيجية وجيو سياسية حادة، أصبحت فيه منطقة الشرق الأوسط مضمارا للتنافس، فُتحت الأبواب فيه للمشاركة أمام لاعبين دوليين آخرين في فترات لاحقة،

إلا أنّ قوانين اللعبة كانت تتغير من فترة لأخرى بناءً على معطيات وأهداف معينة تسطرها القوى الكبرى.

في هذا الحيزّ بالتحديد استقر منطق اللأمن وأصبح الشرق الأوسط في معضلة أمنية استحال تفكيكها. لماذا ؟

2)مبررات اختيار الموضوع :

يمكن إجمال مجموعة من الأسباب والدوافع وراء اختيار هذا الموضوع حيث أدرجناها في اتجاهين :

➤ مبررات موضوعية :

- 1-حالة العلاقات الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وانعكاساتها على مفهوم الأمن، مما أدى إلى ظهور متغيرات جيو سياسية، وجيو استراتيجية، أدت إلى صعود تهديدات كانت كامنة و أخرى حديثة استنفرت الفواعل المحلية والإقليمية والدولية، سياسيين وأكاديميين.
- 2-ارتباط الموضوع بالإرهاب، والذي يمثل تهديدا للأمن الدولي والمحلي، مما أدى إلى حالة عدم الإستقرار على مستوى الوحدات الدولية بصفة خاصة والمنظومة الدولية بصفة عامة.
- 3-كون منطقة الشرق الأوسط فضاء صراع، ومتأثر بالرهانات جيو سياسية، وجيو استراتيجية، نظرا لارتباطها بالإرهاب.

➤ مبررات ذاتية :

- 1-شكل لنا موضوع المعضلة الأمنية اهتماما خاصا، من خلال ما تطرقنا إليه كطلبة، ومن هنا جاءت الفكرة لاختيار الموضوع كبحت.

- 2-رغبتنا في فهم القضايا الأمنية عامة، والمعضلة الأمنية خاصة.
- 3-رغبة كذلك في فهم وتسليط الضوء على الواقع الأمني في منطقة الشرق الأوسط خاصة التطورات التي حدثت فيها بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

(3) أدبيات الدراسة:

1. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، "واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط"، استفدنا منه في ما يخص الميكانيزمات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط خاصة حالة الصراع.
2. محمد سيد أحمد الميسّر، "زلال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية"، وجدنا فيه ما يخص التغيرات الجذرية في النظام الدولي بعد ظاهرة الإرهاب الولي المروع.
3. Ken Booth, « Theory of world Security » :
وجدنا الأفكار العامة حول الأمن من فترة الحرب الباردة إلى بداية القرن 21.
4. Barri Buzan, « New Patterns of Global Security in the Twenty first Century ».

وجدنا المعالم العامة حول الأمن في القرن 21.

(4) إشكالية الدراسة :

نظرا لكون المعضلة الأمنية نتيجة لحالة الصراع ، وعدم الثقة بين الوحدات الدولية، خاصة بعد تنامي وتزايد الإرهاب الدولي، وانعكاساته على الأمن الدولي عامة والشرق أوسطية خاصة.

وبناء على ذلك، تم صياغة الإشكالية التالية :

ما هي أطر المعضلة الأمنية، وما مدى ارتباطها بالشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

والتي تتفرع منها التساؤلات الفرعية التالية :

- 1- ما هو سياق المعضلة الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟
- 2- هل يمكن اعتبار حالة اللأمن في الشرق الأوسط راجع إلى اعتبارات داخلية أم خارجية، أو مرهون بالحسابات الجيو سياسية وجيو استراتيجية للمنطقة.
- 3- ما مدى ارتباط منطقة الشرق الأوسط بالإرهاب ؟

(5) حدود الإشكالية :

➤ الحدود الزمانية :

يستعرض البحث أبعاد المعضلة الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، والذي تزامن مع الهجمات الإرهابية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث فتحت المجال إلى مراجعة النظر في الفكر الإستراتيجي الأمريكي، نظرا لارتباط التهديدات بالأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية والذي أثر على إدارة بوش الابن باتخاذ إجراءات أمنية جديدة، إبتداءا بالحرب على الإرهاب في أفغانستان إلى الحرب على العراق في عهد الرئيس صدام حسين سنة 2003.

كما تزامن البحث مع الحراك السياسي العربي في الشرق الأوسط إبتداءا من ثورة الياسمين في تونس سنة 2010 إلى الأزمة السورية الراهنة، حيث تزامن هذا الحراك السياسي، بفترة حكم أوباما في الولايات المتحدة الأمريكية.

➤ الحدود الجغرافية:

سنركز في دراستنا على المجال الجغرافي في الشرق الأوسطي، نظرا لحالة اللأمن التي تسود المنطقة.

(6)فرضيات الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المحورية، ومجموعة التساؤلات الناجمة عنها نقوم بصياغة الفرضيات التالية :

- 1-الإرهاب كتهديد أمني دولي مرتبط بالشرق الأوسط .
- 2-الموقع الإستراتيجي للشرق الأوسط، مما جعل خضوع المنطقة إلى اعتبارات جيو سياسية، وجيو استراتيجية تهدد أمن واستقرار المنطقة بصفة خاصة، والإستقرار الدولي بصفة عامة.
- 3-عدم الثقة في المجال الأمني بين الوحدات الدولية، واعتماد كل طرف على الذات في تحقيق أمنه واستقراره كسبب للمعضلة الأمنية .
- 4-أسلحة الدمار الشامل، والسباق نحو التسلح بين الدول.

(7)الإطار المنهجي :

لا يمكن أن يستغني أيُّ بحث علمي أكاديمي من منهجية، و لذلك اتبعنا أكثر مناهج ملائمة لدراستنا هذه، والمتمثلة فيما يلي:

أولا : المناهج :

- 1-المنهج التاريخي: يعتبر المنهج التاريخي الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وفي عرضها وترتيبها وتفسيرها، واستخلاص النتائج العامة منها والتي لا تقف فائدتها على

فهم أحداث الماضي فحسب بل تتعداه إلى المساعدة في تفسير الأحداث والمشاكل الجارية وفي توجيه التخطيط بالنسبة للمستقبل. ⁽¹⁾ حيث اعتمدنا على هذا المنهج لتتبع تداعيات التحولات والتغيرات الدولية، والتي ميّزت سياق أحداث 11 سبتمبر 2001 وتحليلها، وكذا التحول الذي حدث على مستوى العلاقات الدولية ومتابعة تطوراتها إقليميا ودوليا.

2-المنهج المقارن : وظف المدخل لقيّمته العلمية في المعالجة ، سواء تعلق الأمر بالتحول والتطور في مفهوم الأمن بعد 11 سبتمبر 2001 ، أو في مقارنة سياق و اتجاه المعضلة الأمنية، بين الوحدات الدولية المتنافسة على تحقيق الأمن.

3-منهج دراسة الحالة : " يقوم منهج دراسة الحالة، على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرّت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة." ⁽²⁾ وعليه نستخدم هذا المنهج في دراستنا للتعمق في السياق التاريخي للمعضلة الأمنية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من أجل التوصل إلى تعميمات علمية متعلقة بمفهوم الأمن والحدث.

ثانيا :الإقتربات:

1-إقترب صناعة القرار : يعرف "ريتشارد سنايدر" عملية إتخاذ القرارات بأنها : "العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدّة يجري تعريفها إجتماعيا، وذلك بهدف

⁽¹⁾ عمار بوحوش ، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث ، ط 5 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009) ص.107.

⁽²⁾ محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي ، المفاهيم ، المناهج ، الإقتربات و الأدوات ، ط 5 (الجزائر : ب.د.ن ، 2007)، ص.72.

التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعو القرارات⁽¹⁾ حيث سنستخدم هذا الإقترب في تحليل السلوك الدولي الناجم من القادة والسياسي في مراكز صناعة القرار على مستوى وحدات النظام الدولي والمنظومة الدولية.

2- **الإقترب الوظيفي البنائي:** الوظيفة لدى "ألموند" تمثل: "مجموعة الأنشطة الضرورية التي يعد إنجازها ضروريا لبقاء النظام واستمراره ككل."⁽²⁾ كون أن النظام الدولي شبيه بالكائن الحي يمكننا هذا الاقتراب من معالجة الوظائف التي يقوم بها كل طرف دولي داخل هذا النظام الدولي لتحقيق الأمن والاستقرار.

8) الإطار النظري :

وقد اعتمدنا على مجموعة من النظريات و المتمثلة فيما يلي :

• **النظرية الواقعية :** "هي نظرية كبرى في العلاقات الدولية، تحلل العلاقات الدولية من منظور المصالح الوطنية للدول، وتحدد مضمون هذه المصلحة في القوة، الدول تسعى للإحتفاظ بقوتها وزيادتها من خلال تفاعلها مع وحدات النظام الدولي عبر سياستها الخارجية."⁽³⁾

لذلك يمكننا عن طريق هذه النظرية تحديد أسباب المعضلة الأمنية من منظور المصالح الوطنية للدول، والقوة اتجاه منطقة الشرق الأوسط نتيجة التنافس الإستراتيجي على المنطقة بين وحدات النظام الدولي للحفاظ على مصالحها.

• **نظرية اللعب (المباراة) :** تستخدم نظرية المباراة في دراسة المسائل الإستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع مع المكاسب، فهي أسلوب منطقي

(1) نفس المرجع الآنف الذكر ،ص175.

(2) نفس المرجع الآنف الذكر ،نفس الصفحة.

(3) جيمس دورقي ، روبرت بالتسفراف ، النظريات في العلاقات الدولية ، (الكويت :مكتبة شركة كازمة للنشر و الترجمة و التوزيع ،1985) ص. 307 .

ورياضي يستخدمه رجل السياسة أو الفاعل السياسي ، من أجل تحقيق المكاسب وتجنب الخسائر .⁽¹⁾

9) الإطار المفاهيمي :

يستوجب على الباحث القيام بضبط المصطلحات الرئيسية، التي يحتوي عليها موضوع البحث، قبل الشروع في بحثه ، وقد تطرقنا إلى مفهوم الأمن والمعضلة الأمنية، أحداث 11 سبتمبر 2001 ، الشرق الأوسط ، نظرا لارتباطهم بموضوعنا.

1- مفهوم الأمن : إنّ "الأمن" ليس من المفاهيم السهلة تعريفها، وليس من المفاهيم المتفق عليها بصورة عامة، وإنّ من الصعب إعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمة "الأمن" شأنها في ذلك شأن كثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد لها يمكن تقديره بشكل قاطع، وفي ذلك يرى باري بوزان (Barry Buzan) أنّه معقد، و ينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم، ومرورا بالأبعاد المختلفة له وانتهاء بالغموض والإختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.⁽²⁾

2- المعضلة الأمنية : يعتبر جون هرز (John Herz) أوّل من استخدم مصطلح المعضلة الأمنية في كتابه "السياسية الواقعية والسياسة المثالية" سنة 1951م Polical realism and Political idealism وفي نفس الفترة وصف المؤرخ البريطاني هربرت بترفيلد (Herbert Butterfield) نفس الوضع في كتابه التاريخ والإنسان "History and Human" بمصطلح حالة صعبة والمعضلة المعقدة ، "Situation extrêmement difficile et dilemme inextricable"

⁽¹⁾ ؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟؟

- تم التطلع عليه يوم 14 فيفري 2016 ، على الساعة w.w.w.fr.wikipedia.org.dilemme.de.la.securite 09.30²

فالمعضلة الأمنية : هو مفهوم يستخدم في نظريات العلاقات الدولية، حيث أنّ الدولة تلجأ إلى مضاعفة قوتها العسكرية، من أجل ضمان أمنها، والذي يمثل تهديدا لدولة أخرى، وبدورها ستضاعف قدراتها العسكرية، مما يؤدي إلى زيادة مستوى التوترات والنزاعات الدولية، مما يعني أن كل دولة ستلجأ إلى تقوية قدراتها الأمنية، وتساهم في نفس الوقت في رفع مستوى الأمن العام والذي يمثل تهديدا عليها.

كما يمكن أن تؤدي المعضلة الأمنية إلى السباق نحو التسلح، حيث يمثل الحد من إنتشار أسلحة الدمار الشامل خلال الحرب الباردة أحسن مثال على ذلك.⁽¹⁾

3- مفهوم أحداث 11 سبتمبر 2001 م : اعتداءات 11 سبتمبر 2001 (أو 09/11 في الإنكليزية، أو كما يطلق عليها عامة 11 سبتمبر 2001) ، هي أربعة (4) اعتداءات انتحارية حدثت في نفس اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، مع فارق بضع الساعات بينها، وكانت هذه الاعتداءات منفذة من طرف أفراد الجهاد الإسلاميين "القاعدة" استهدفت عمارات رمزية في شمال البلاد حيث خلفت 1977 ضحية، و 6291 مصاب، حيث قام 19 إرهابي بالتحكم في أربعة (4) طائرات، حيث استطاعوا تغيير مسارها، وتم تصويب طائرتين إلى بناية World Trade Center في "منطان" بمدينة نيويورك، والثالثة مع بناية البننتاغون مقر وزارة الدفاع الأمريكي في واشنطن، وعلى شانكس بيل Shanksville في بنيسيلفاني Pennsylvané ، وتعتبر اعتداءات 11 سبتمبر 2001 م، الاعتداءات الأكثر تفتيلا التي عرفها العالم منذ بداية التاريخ.

4- الشرق الأوسط : تعد منطقة الشرق الأوسط من أكثر المناطق حساسية في العالم، كما أنها تعتبر منطقة استراتيجية تتصارع عليها القوى الكبرى في العالم.

¹ ibid

"منذ بداية القرن العشرين وحتى الحرب العالمية الأولى عرف الفكر الغربي ثلاثة مصطلحات: "الشرق الأدنى" Near East وركز حول الدولة العثمانية، و"الشرق الأقصى" Far East وتركز حول الصين، في حين أطلقت عبارة "الشرق الأوسط" Middle East للدلالة على المنطقة الواقعة بينها"⁽¹⁾.

كما يحدد مجلد "الشرق الأوسط وشمال إفريقيا" الذي يصدر سنويا في لندن بأنها تشمل : تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلالوفلسطين، شبه الجزيرة العربية ومصر والسودان، ليبيا وأفغانستان، تونس والمغرب، وكذا الجزائر، ويعد ألفرد ماهان أول من استخدم عبارة الشرق الأوسط عام 1902.⁽²⁾

10 صعوبات الدراسة :

- لا يوجد أي عمل يقوم به الباحث بعيدا عن الصعوبات و المعوقات قد تكون منهجية أو تقنية...وفي موضوعنا هذا صادفنا عدة عراقيل منها :
- نسبية مفهوم الأمن، وتعقيده أدت إلى صعوبة تحديد المتغيرات والتحولات في العلاقات الدولية.
- نقص الكتب التي تتناول المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط ما أجبرنا على الاعتماد أكثر على المقالات والمجالات والدوريات، وكذا دراسات وتقارير مراكز البحوث.
- استمرارية الصراع في الشرق الأوسط مما يؤدي إلى التغير في المواقف والأحداث من فترة إلى أخرى.

(¹) جمال مصطفى عبد الله السلطان ، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، (الأردن :دار وائل للنشر و التوزيع ، 2002) ، ص 27.

(²) نفس المرجع الآنف الذكر ، ص 28.

11) تقسيم الدراسة:

لقد قمنا بمعالجة موضوع المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 وتداعياتها على الشرق الأوسط، وفقا للإشكالية والفرضيات المطروحة.

قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة فصلين وخاتمة، أما الفصل الأول، فلقد تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي والنظري للمعضلة الأمنية عامة، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث، الأول عرضنا فيه التطور التاريخي للدراسات الأمنية، الثاني عرضنا فيه المعضلة الأمنية ضمن المنظور الواقعي ونظرية الأمنة، أما المبحث الثالث فلقد خصصناه للمقاربات الأمنية الجديدة للمعضلة الأمنية عامة.

أما الفصل فلقد أدرجنا فيه كل ما هو ضروري للإحاطة بالإطارات الفعلية للمعضلة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ولقد قسمناه إلى ثلاث مباحث كذلك، الأول قمنا فيه بتوضيح التحول الاستراتيجي في العلاقات الدولية وتداعياته على الشرق الأوسط، وفي المبحث الثاني عرضنا التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن المنطقة، أما المبحث الثالث فلقد خلصنا فيه إلى أهم التهديدات الأمنية المرضية في منطقة الشرق الأوسط.

وفي الأخير قدمنا خاتمة تفاؤلا أننا قمنا بتوضيح معالم دراستنا المتواضعة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للمعضلة الأمنية

الإطار المفاهيمي:

• الأمن:

ليس "الأمن" من المفاهيم السهلة تعريفها، عامة، وإنه من الصّعب إعطاء تعريف محدّد لما تعنيه كلمة "الأمن"، شأنها في ذلك شأن الكثير من الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدّد يمكن تقديره بشكل قاطع.

وفي ذلك يرى "باري بوزان" أنه مفهوم معقّد، وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءًا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورًا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية¹.

هذا وقد تناولت الدراسات والمعاجم اللغوية العربية والإنجليزية كلمة "الأمن" فعدّته مرادفاً للطمأنينة، نقيضاً للخوف، مساوياً لانتفاء الخطر، ويتعلّق استخدامها عادة بالتحرّر من الخطر أو من الخوف، وهذه مفردات ليست مترادفة، ومدلول كل منها يختلف عن الآخر، فعملية التحرّر تلك وصفها كلّ من "بوث" و"ويلر" "Booth and Wheeler" بأنّه «لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقرّ إلّا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه، ويتحقّق ذلك إذا نظرنا إلى الأمن على أنه عملية تحرّر.

ارتبط مفهوم الأمن في دراسات السياسة الدولية، تقليدياً، بمفهوم الدولة التي تمثّل الوحدة الرئيسية في سياق النظام الدولي، حيث اعتُبر الأمن أحد أسباب نشأة الدولة، فقد ميّز "توماس هوبر" بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة، واعتبر أن الأفراد في النظام الداخلي يعيشون "حالة المجتمع" بينما الدولة في نظام المجتمع الدولي فتعيش حالة الطبيعة، والبحث

¹ - سليمان عبد الله المحرّبي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغته وتهديداته" (دراسة نظرية في المفاهيم والأطر)، المجلة العربية للعلوم السياسية، الكويت، ص ص 10-09.

عن الأمن دفع البشر إلى الإنخراط في مجتمعات من خلال "عقد اجتماعي" تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة. ويعتقد "Hobbes" أن هذه السلطة المركزية (الدولة) قد أنشئت من أجل حماية الشعب ضد العدوان الخارجي¹.

ومن السمات التي يتصف بها مفهوم "الأمن": سمة التغير فهو حقيقة متغيرة تبعا لظروف الزمان والمكان، وفقا لاعتبارات داخلية وخارجية، فهو ليس مفهوما جامداً، بل هو مفهوم ديناميكي يتطور بتطور الظروف ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والمعطيات والعوامل المحلية والإقليمية والدولية، فالأمن حالة حركية مركبة (ديناميكية) لا تتصف بالجمود (الإستاتيكية).

يتميز الأمن أيضا بكونه نوعا من المفاهيم المركبة، حيث يجمع في مضامينه معاني عدة، تتصف بالغموض والوضوح، والحقيقة والتضليل، فهناك مفهوم ضيق وآخر واسع للأمن، يقول "زينو برززنسكي" (Zdigniew Bazezinski) في الأمن الضيق أو في المفهوم الضيق حين قام باختزال العديد من السلطات والتي تسعى إلى تحقيق الأمن حيث طالب بتركيز مهمة تأمين الدولة والأفراد في أجهزة الإستخبارات القومية، وفي ذلك يقول «سيكون الوضع الأمني مثمراً أكثر إذا انطوى على التزام تنظيمي ومالي بتحسين القدرات الإستخبارية القومية (Capacité de trenseignement)»².

كما أن هناك أنواع أخرى من المفاهيم التي تتدرج ضمن المفهوم العام للأمن، فهناك ما يسمى بالأمن الخشن (Hard Security) والذي يقابله الأمن الناعم (Soft Security)، كما أن هناك الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن المجتمعي، الأمن البيئي، وهي من الإضافات التي قدمها "Barri Buzan" في الدراسات الأمنية.

¹ - عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص10.

² - المرجع نفسه، ص11

• المعضلة الأمنية (Security Dilemma):

يرتكز هذا المفهوم على فرضية أن الأمن حالة تتنافس الدول على تحقيقها، وفي كنف نظام عالمي فوضوي لا سلطة فيه قادرة على تأمين النظام، يتعين على الدول أن تهتمّ بجهودها الخاصة التي توفر لها الحماية، وفي إطار مسعاها لتأمين ذلك، نجدها تكتسب قوة أكثر فأكثر لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى، وهذا بدوره يجعل من الآخرين أقل إحساساً بالأمان، ويدفع بهم لتحضير أنفسهم لما هو أسوء، وبما أنه ما من دولة باستطاعتها أن تشعر بالأمان الكامل في عالم من الدول المتنافسة، فإن التنافس سيكون حتمياً وتكون النتيجة دوامة متصاعدة من انعدام الأمن بين الدول. تصف معضلة الأمن ظرفاً تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي كما لو أنها أعمال مهددة للدول الأخرى فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة، وهذا بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعاً.

تحمل المعضلة الأمنية واحداً من الخيارات الصعبة التي تواجه بعض الحكومات، فهذه الأخيرة قادرة من جهة على تخفيف جهودها الدفاعية بهدف تسهيل العلاقات السلمية، والمشكلة هنا هي أنها تجعل بلدها أكثر ضعفاً أمام أي هجوم. وهي قادرة من جهة أخرى على تقوية إجراءاتها الدفاعية ولكن هذا الأمر قد يدلّ على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل، إذ تثير شكوك دولية، وتقوّي الضغوط من أجل خوض سياق التسلّح. وقد تكون النتيجة نزاعاً عسكرياً كما أشار العديد من المعلقين عند حديثهم عن الحرب العالمية الأولى (1914-1918) والتي تمثل مثالا نموذجيا عن المعضلة الأمنية¹.

¹ - مارتن غريفش وتيري أوكالافان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص389-ص390.

وتجدر الإشارة إلى أن المعضلة الأمنية تنشأ أساساً من بنية النظام الدولي أكثر مما تنشأ من الدوافع والنوايا العدوانية لدى الدول، يزداد هذا الأساس البنيوي حدّة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية حين يتحضّرون للأسوء ويركزون على قدرات خصومهم بدلاً من إعتمادهم على نواياهم الحسنة. أما الجهل والتنافس بين مختلف قطاعات القوات المسلحة من أجل الحصول على الأموال الحكومية فإنها قد تغذي تحليلاً يعتمد على أسوء الحالات، وبينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق أساسي في المعضلة الأمنية، إلا أن حدّة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية العنيفة بحدّ ذاتها وعن الدرجة التي تنظر فيها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر تهديد بدلاً من أن يكونوا حلفاء¹.

يعرّف جون هرتز (John Herz) المعضلة الأمنية أنها «مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلّباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات، تقود إلى إزدياد تعرّض دول أخرى للخطر، حيث أن كل طرف يفسّر الإجراءات التي يقوم بها الآخرون على أنها تشكل خطراً محتملاً»².

في نهاية القرن العشرين، لا يزال الإجماع غائباً حول جدية المعضلة الأمنية وبخاصة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية، من ناحية أولى قد تبدو ظاهرة الدمار المتبادل المؤكد على أساس القدرة المضمونة على تسديد ضربة ثانية كما لو أنها تجعل الدفاع متفوقاً على الهجوم. من ناحية ثانية مازالت هناك شكوك حول مصداقية القدرة الدفاعية التي تقدم خيارات قليلة بين الانتحار والاستسلام.

¹ - مارتن غريفيش، وتيري أوكا لاقهان، مرجع سابق، ص 390.

² - شوهده في 2016/02/14 على الساعة 30:09 - [http://www.fr.wikipedia.org.dilemme de la sécurité](http://www.fr.wikipedia.org.dilemme%20de%20la%20s%C3%A9curit%C3%A9)

يقول بعض الباحثين أن المعضلة الأمنية ضعيفة للغاية بين القرى العظمى لمجرد أن المكاسب الإستراتيجية والاقتصادية الناجمة عن توسيع السيطرة على الأراضي قليلة جدًا.

الشرق الأوسط:

مصطلح الشرق الأوسط يتداخل مع العديد من المصطلحات التي يتم تداولها في أدبيات العلاقات الدولية، حيث نجد صعوبة كبيرة في تحديد مفهوم المنطقة إذا لا يمكن التركيز على جانب واحد فقط، بحكم تعدد الجوانب التي يتم التركيز عليها من قبل الباحثين في حقل العلاقات الدولية، فنجد الجانب الجغرافي، كما نجد الجانب الديني والجانب التاريخي... إلخ، كل فئة تعرّف مصطلح الشرق الأوسط بخلفيات ومعطيات خاصة.

أولاً- وسائل الإعلام:

ينظر الإعلام إلى منطقة الشرق الأوسط بنظرة مطاطية إن صحّ القول، بحيث وفي إطار الحملة الإعلامية لمحاربة الإرهاب، فإن مفهوم المنطقة يمتد حينها إلى غاية، دولتين واقعتين في إقليم الكردستان، دولة باكستان ودولة أفغانستان.

وبنظرة أكثر اتساعاً، هناك البعض (Anglo-Saxons) الذي يضيف دول القوقاز إلى الخريطة الشرق الأوسطية (أرمينيا، أذربيجان، جورجيا)¹.

أما الإعلام الفرنسي فيستعمل مصطلح الشرق الأوسط ومصطلح الشرق الأدنى (للإشارة: فمصطلح الشرق الأدنى يقصد به دول شرق المتوسط)، تلك الدول هي: الأردن، إسرائيل، لبنان، مصر، سوريا، الأراضي الفلسطينية.

¹ -Masri Feki, Géopolitique du moyen orient, (Le vallois-Penet : groupe vocatis), 2008, p.01.

ثانيا: القادة السياسيون.

من أحداث 11 سبتمبر 2001، الإدارة الأمريكية، باتت تتحدث عن ما أسمته الشرق الأوسط الكبير للتعبير عن عالم إسلامي يمتد من المغرب إلى أندونيسيا.

أما الأنظمة العربية فستعمل عادة مصطلح العالم العربي تعبيراً دالاً على الشرق الأوسط، ولكن المصطلح الأول (العالم العربي) لا يغطي كل الدول الموجودة في المنطقة، حتى أن بعض الدول العربية لا تتواجد في الإطار الجغرافي المتعارف عيه للشرق الأوسط، مثل: إسرائيل، إيران وتركيا.

وبخصوص مسألة تركيا والتي فرضت وجودها في المنطقة تاريخيا ودينيا وثقافيا، فهي تميل أكثر إلى القارة الأوروبية سياسيا وكذلك اقتصادياً¹.

• الإرهاب (Terrorism):

هو استخدام للعنف، مقصود وغير قابل للتنبؤ به، أو التهديد باستخدام العنف لتحقيق أهداف يمكن التعرف عليها، يتضمن الإرهاب هجمات ضدّ السّواح وموظفي السفارات والطاقت العسكرية والعاملين في مجال الإغاثة وموظفي الشركات المتعددة الجنسيات. يكون الإرهاب وسيلة يستخدمها الأفراد والجماعات ضد الحكومات، ويمكن أن تستخدمها وترعاها حكومات ضد مجموعات معينة، وينقسم الإرهاب إلى أربع أنواع (04) متميزة نسبياً.

الأول هو الجريمة المنظمة العابرة للحدود القومية، وقد تستخدم بعض اتحادات المخدرات الإرهاب لحماية مصالحها الخاصة بالهجوم على الحكومات والأفراد الذين يحاولون التقليل من نشاطاتها وتأثيرها.

¹ -Masri Feki, Op.cit, p.02.

النوع الثاني: هو الإرهاب الذي ترعاه الدول، تعتبر أفغانستان وليبيا والعراق ثلاث بلدان أساسية ترعى الإرهاب العالمي لتحقيق مآربها الخاصة، والنوع الثالث من الإرهاب هو ذي الميول القومية.

أما النوع الرابع الأساسي هو الإرهاب الأيديولوجي، حيث يستخدم الإرهاب إمّا لتغيير سياسة محلية معينة أو لقب حكومة معينة¹.

تعرف الموسوعة السياسية الإرهاب على أنه: «استخدام العنف غير القانوني أو غير المشروع، أو التهديد به وبكل أشكاله المختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتضريب والنسق، بغية تحقيق هدف سياسي معيّن، مثل كسر روح المقاومة والإلتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات أو كوسيلة من وسائل الحصول على معلومات أو أموال، وبشكل عام استخدام الإكراه لإخضاع طرق مناوئ لمشئنة الجهة الإرهابية»².

• أسلحة الدمار الشامل (WMD):

هي منتجات جانبية من إبتكارات عصر التكنولوجيا الحديث الداعية إلى الإكتئاب. وهي أسلحة قادرة على إحداث أضرار وخسائر في الأرواح لا مثيل لها، لحسن الحظ أدّت نهاية الحرب الباردة إلى تقليص ملموس في حجم الذخائر النووية لدى كلّ من الولايات المتحدة وروسيا، وساعدت معاهدات كمعاهدة عدم الانتشار النووي على التخفيف من خطر الإبادة الشاملة بسبب أسلحة الدمار الشامل النووية.

بيد أن الأسلحة النووية ليست الوحيدة المسببة لدمار شامل فالأسلحة الكيميائية والبيولوجية تندرج في الفئة نفسها، والآن مع انتهاء الحرب الباردة، يعتبر الكثير من المراقبين

¹-مارتن غريفيش وتيري أوكالافهان، مرجع سابق، ص41، ص42.

²- تبارني وهيبه، الأمن المتوسط في استراتيجية الحلف الأطلسي، دراسة حالة، ظاهرة الإرهاب، مذكرة تخرج ماجستير غير منشورة، (جامعة مولود معمري: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص152.

أن لهذه الأسلحة تشكل خطرًا أكبر على الأمن العالمي، فهي من النوع المحمول وسهل الصنع نسبيًا وزهيد الكلفة، لتكون بالتالي الأسلحة المثالية بالنسبة للدول المارقة والإرهابيين¹. في أواخر الستينات (1960)، وقع تقدّم ملموس في مجال تنظيم أسلحة الدمار الشامل والإشراف عليها، فقد وقّع أكثر من مئة (100) دولة، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقًا، معاهدة عام 1972 تمنع تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

• سباق التسلّح (Arms Race):

هو نزاع تنافسي بين دولتين أو أكثر تسعيان إلى تحسين أمنها، الواحدة مقابل الأخرى من خلال بناء قوة عسكرية، وغالبًا ما يعرف منطق سباق التسلّح بظاهرة الفعل وردّ الفعل، ففي حال شرعت دولة (أ) بتطوير برنامج عسكري عدواني، تتوقع دولة (ب) مجاورة لها الأسوء، أي أن الدولة (أ) تحضّر الحرب.

إن الحذر وكون العلاقات الدولية قائمة في جوّ الاعتماد الكامل على الذات يفترضان أن تزيد الدولة (ب) المجاورة من اتفاقاتها العسكرية لتتلاءم واتفاقات الدولة (أ)، حيث إنّ عدم قيامها بذلك يجعلها عرضة للإعتداء، إلّا أنّ محاولة الدولة (ب) الحفاظ على توازن القوى قد تبوء بالفشل، وقد ترى الدولة (أ) أن ردّ فعل الدولة (ب) عدائي، النتيجة هي زيادة مستوى العداء بين الطرفين وتصعيد في نوعية الأسلحة المتوافرة لديهما أو كميتها أو كليتهما معًا، وتضادًا في أمن كلّ من الدولتين.

إنّ جوهر سباق التسلّح هو نقص الثقة بين الأطراف، فمع تصاعد سباق التسلّح تزداد حدّة التوتر ويصعب التعاون ويصبح من الصّعب جدًّا تحقيق الأمن، وغالبًا ما تتلوّن سباقات

¹ - مارتن غريفيش وتيري أوكالافهان، مرجع سابق، ص 57.

التسلح بألوان من افتراضات أيديولوجية وسياسية، الأمر الذي يضيف عليها عنصراً غير منطقي، ويعتقد عدد من العلماء أن سباق التسلح يُنبئ باقتراب الحرب، وتمكن المفارقة في أن الدول التي تقع في شرك سباق التسلح من أجل تعزيز وضعها الأمني بالنسبة إلى خصمها قد تنتهي من جرّاء ذلك إلى تزعزع أمني دائم¹.

• أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001:

اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر 2001 (11 سبتمبر 2001) أو أحداث 09/11، في اللغة الإنجليزية، أو كما يطلق عليها عامة أحداث 11 سبتمبر 2001، والتي تتمثل في هجمات إرهابية أو اعتداءات انتحارية [(04) اعتداءات انتحارية (Attentats Kamikase/Suicide)]، حدثت في نفس اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية، مع فارق زمني ضئيل (بعض الساعات بينها فقط)، وكانت هذه الاعتداءات منفذة من طرف أفراد الجماعة الجهادية الإسلامية "القاعدة" على حدّ قول وسائل الإعلام بكلّ أنواعه استهدفت عمارات رمزية في شمال الولايات المتحدة الأمريكية، خلّفت ما قدره (1977) ضحية، و(6191) مصاب، حيث قام (19) إرهابي بالتحكم في أربعة (04) طائرات، استطاعوا تغيير مسارها، تمّ تصويب طائرتين على بناية التجارة العالمية (Word Trade Centes/Tour) في مدينة نيويورك (Manhatan : New-York)، والثالثة على بناية البنتاغون (Pentagone) مقرّ وزارة الدفاع الأمريكي في واشنطن، وعلى شانكس فيل (Shanks Ville) في إقليم بنسلفانيا (Pensylvany)، وتعتبر هذه الاعتداءات الأكثر تفتيلاً التي عرفها العالم².

¹ - مارتين غريفيش وتيري أوكالافهان، مرجع سابق، ص ص 245-247.

² - تمّ التطلع عليه يوم 2016/02/14 على الساعة 10:30 - <http://www.fr.org>. Attentats du 11 septembre 2001.

المبحث الأول:

التطور التاريخي للدراسات الأمنية

المطلب الأول:

الفترة الذهبية للدراسات الأمنية.

كانت الدراسات الأمنية قبل الحرب العالمية الثانية اختصاصًا عسكريًا استراتيجيًا بحت، وكان ذاك نتيجة غلبة التفكير العسكري على التفكير السياسي الدبلوماسي، وهذا ما جعل الشخصيات السياسية (المدنية) في الدول الكبرى في تلك الفترة يعيدون تركيب النظرة الأمنية للعالم، وعنق مجال الدراسة الأمنية من الاحتكار العسكري الإستراتيجية وتطويرها في إطار علمي دبلوماسي، تاريخي، أكثر منه عسكري، ليشمل كل جوانب العلاقات الدولية وذلك فتح المجال أمام نقاط بحث جديدة كانت مغفلة قبل ذلك مثل:

- أسباب وقوع الحرب.
- تحليل سلوك قادة الدول قبل وأثناء الحرب.
- النتائج التي تؤدي إليها الحروب والنزاعات عبر الزمن.
- تشابك أو تداخل عوامل كثيرة في إطار تحليل العلاقات الدولية تاريخيا، خاصة ما بين الحربين العالميتين.

بعد ذلك ظهرت دراسات عديدة تركز على كيفية تنظيم مساعي الدول في المسرح الدولي، وفي حالة السلم، اعتمادًا على فكرة توازن القوى والتي بدورها لها جانب سلبي كما لها جانب إيجابي خاصة بعد دخول المجتمع الدولي في الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة على وجه التحديد أين ظهرت أفكار جديدة تدرس كيفية مواجهة خطر السلاح النووي

(عصر الذرة) بعد خروجها من مرحلة السلاح التقليدي، وهنا أصبح العالم أمام معضلة أمنية والتي تتمثل في كيفية الانقاص من احتمال حدوث حرب عالمية ثالثة أو مواجهة مباشرة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، حيث دخلت الدول المنطوية في هذين المعسكرين في ما أُصطلح له: إشكالية الردع النووي، ومن هنا تضافرت الدراسات الأمنية العسكرية والإستراتيجية، وكذلك الدراسات السياسية والسياسات الدبلوماسية الدولية إلى كيفية معالجة هذه المعضلة بطرق سليمة، وكذلك تكاثفت الدراسات النظرية حول كيفية إعادة الإستقرار الأمني الدولي، مع مراعاة الإحتكاك الحساس بالواقع الدولي الذي يغلب عليه التفكير العنفواني وتساعد عقلية أكتساب السلاح النووي خوفا من احتمال الدخول في حرب خاطفة¹.

في فترة الحرب الباردة سيطرت العقلية الواقعية على حقل العلاقات الدولية، حيث اعتبر الواقعيون أن أهم الفواعل في النظام الدولي هم الدول وليس الأفراد، وهذه الدول في سعي دائم لتحقيق الأمن والسيادة.

وبما أن الفواعل جميعها كانوا مشغولين في آفاق الحرب داخل نظام دولي فوضوي، كان يجب على كل طرف أو فاعل أن يعتمد على قدراته العسكرية الذاتية لبلوغ غايته والتمثلة في تحقيق أمنه، وهذا يدخل الأمن في لعبة صفرية حيث أن جميع الفواعل يسعون إلى بلوغ أهدافهم وحتى إن كان ذلك على حساب أمن الفواعل الأخرى، حيث أن ضمان جود وبقاء أي طرف مرهون باعتماده على الدفاع الذاتي، حتى ولو قام بعقد تحالفات أو معاهدات في إطار العلاقات الصديقة (التعاونية)، وهذا نظراً كون الصراع في نهاية المطاف مرتبط بقدرة الدولة على ردع أي تهديد، والذي سيأخذ صيغة عسكرية في نهاية الأمر، كما أن الفواعل يمكنها أن تقدم على الهجوم على جيرانهم لعدة أسباب وذلك لتعزيز

¹ Mariane Stone, « Security According to Buzan : A comprehensive-security Analysis”, in. <http://id-eradit.org>, (27 Janvier 2016).

محيطها الإقليمي، وحالة الخوف التي يمكن أن تسود لدى جميع الدول تجعل من مبدأ الاعتماد على الذات أكثر عقلانية بالنسبة لهم، إذ أنّ تحوّل دولة قوية في الجوار يعتبر مصدر تهديد لدولة أخرى، ونجد في بعض الحالات أن هناك دول تبادر بالهجوم وهذا يؤدي إلى تعقيد المسألة الأمنية، حيث تصبح مشكلة عويصة يصعب حلّها، مما يؤدّي إلى النظر إلى هذه المشاكل الأمنية على أنها معضلة أمنية¹.

لقد قام (Hans Morgenthau) بدراسة القوة كجزء مركزي في السياسة الدولية، مؤكداً أن غاية جميع السياسات القائمة على الصراع هي الحصول على القوة، وأن هذه الأخيرة هدف كبير تسعى وراءه مختلف السياسات والدوافع المقرّرة لأي عمل سياسي².

وعليه، يمثل ربط (Morgenthau) القوة بالسياسة الدولية كغاية وهدف لجميع الدول، مرتبط بأي علم سياسي، يدل على أن تكريس مبدأ عدم الثقة بين الدول في النظام الدولي، مما يؤدي إلى التصعيد في حالة اللأمن بين الدول نتيجة التنافس القائم بينها، كما ستزداد درجة الخوف عند الدولة (ب) كلّما ازدادت درجة قوة الدولة (أ)، وهذا يدخل في إطار المعضلة الأمنية، باعتبار أن الخوف الذي يسببه إصرار كل دولة على بلوغ أقصى درجة ممكنة من القوة يمكن أن يؤثر على الأمن الدولي بصفة عامة، ويعقد كذلك من احتمال وجود الاستقرار في وحداته الفرعية (الدول)، حيث يقول (John Herz) بخصوص المعضلة الأمنية «إنها مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات، وبصرف النظر عن مقاصد هذه المحاولات إلى إزدياد تعرّض أيّا كانت للخطر»³.

¹ - مارتين غريفيش، تيري أوكلاهان، مرجع سابق، ص ص 78-79.

² - المرجع نفسه، ص 85.

³ - John Hera, the security Dilmma, « in : www.ciaonet.org. (27 janvier 2016).

لقد شغلت مسألة الأمن ولفترة طويلة اهتمام الكثير من المختصين في مجال العلاقات الدولية، فالمفهوم التقليدي للأمن والذي يركز على الدولة كمؤشر أساسي للدراسة كان موضوع نقاشات واسعة وعريضة.

قامت النظرة الواقعية للأمن والتي تتدرج ضمن مفاهيم القوة، قامت باختزال المفهوم المعقد للأمن كمرادف للقوة، والتي (النظرة الواقعية) تزامنت مع فترات الحربين العالميتين أين كانت الدول تعتبر نفسها في سباق نحو تحقيق القوة، وبعد الحرب الباردة أصبح مفهوم الأمن أكثر تعقيداً وأكثر تفرّعاً كذلك.

في كتابه (People, States and fear) أشار (Buzan) نقلاً عن ماريانا ستون (Mariana Stone) أن مفهوم الأمن في الدراسات السابقة كان ضيقاً، بحيث أضاف (Bari Buzan) إلى هذه الدراسات مفاهيم أخرى لم تذكر سابقاً: كالأمن الإقليمي، كما قام بذكر مواضيع أخرى كالعوامل البيئية والمجتمعية للأمن، وتناول كذلك هذه المواضيع بمنظور متوازي مع الدراسات النيواقعية، مركزاً بصفة كبيرة على التحليل البنائي والذي استخدمه لاكتشاف كل عامل من العوامل التي يعتبرها كوحدات جزئية لفكرة كلية (عامة) هي: الأمن¹.

تعتبر مقارنة (Buzan) واحدة من أهم المقاربات في الدراسات الأمنية، بحيث ينظر إلى موضوع الأمن من زوايا عديدة آتيا من الجزء وصولاً إلى الكل، متطرقاً في نفس الوقت إلى الجوانب الاجتماعية للأمن، وإلى كيفية قيام الشعوب والمجتمعات ببناء علاقات أمنية فيما بينها.

¹ -Mariane Stone, « Security According to Buzan, A comprehensive security analyses », security Diseussion.papers, service 1, n°09, (spring, 2009), p.2-10.

لقد برزت دراسات (Buzan) كأعمال ذات أهمية كبيرة ومثلت قطعة مكملّة لفهم موضوع الأمن وتعميداته، كما استعملت هذه الأطر التحليلية أو هذه المفاهيم في حالات دراسة ظواهر جديدة في العلاقات الدولية كالحرب على الإرهاب، وفي إطار المقاربة البنائية يمكن معرفة أهم العوامل أو أهم المؤشرات التي يجب الإعتماد عليها في تحليل موضوع الأمن، وذلك بالتركيز على الفرد والمجتمع والوحدة التي تمثل القطعة الرئيسية في العلاقات الدولية وهي الدولة.

يمكن اعتبار التحليل البوزاني (Analyse Buzanienne) نسبة إلى (Barri Buzan)، واحدة من الدراسات التي تتدرج ضمن المنهج التحليلي البنائي، أو أبعد من ذلك، بحيث ساهم بدرجة كبيرة في تطوير المقاربة البنائية في تحليل الظاهرة الأمنية، ولكن (Buzan) يؤمن بالطرح الذي يؤكد بأن النظام الدولي "نظام فوضوي" ليس فيه حاكم تخضع له جميع الدول¹.

أدرج (Buzan) في مؤلفه (People, states and fear)، مجموعة من العوامل التي لا يمكن تجاهلها في دراسة العلاقات الدولية عامة والدراسات الأمنية خاصة، وهي عوامل سياسية وعسكرية واقتصادية وبيئية ومجتمعية، كلها مميزات للبيئة الدولية في القرن العشرين (20)، والتي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من قبل المختصين في العلاقات الدولية والأمن الدولي، بحيث يؤثر كل عامل على الآخر وعلى المجموع.

هذا المنهج الذي يركز على التحليل الجزئي/الكلي، يعتبر ذا أهمية كبيرة لإعطاء فكرة واضحة حول كيفية فهم ما أطلق عليه (Buzan) "مشكل الأمن الوطني" (National Security Problem)، ويعتبر "بوزان" أن الأمن بالنسبة للفرد هو بمثابة ضمان لحياته، ولصحته ولحريته.

¹ -Stone, op.cit.

تلك العوامل الثلاث (الحياة، الصحة والحرية) لا يمكن العيش بدونها على حدّ قول (Buzan)، تلك الميكانزمات يجب أن تدرس من زوايا عديدة بحيث التركيز على حقيقة أنّ كلّ واحد يؤثر ويتأثر بالآخر، أي أنه توجد ديناميكية تفاعلية بينها، ولكن يمكن اعتبار العامل العسكري هو الأكثر حساسية من الأخرى، له أهمية كبيرة لتحقيق الأمن في حدود الدولة، والتي تلجأ إلى القوة في حالة تهديد مصالح الفرد (أو أمر الدولة)¹.

خلال السنوات الماضية، عرف مفهوم الأمن تطوراً ملحوظاً، حيث ركّزت النظرية السياسية الكلاسيكية على العلاقة بين الدولة والبيئة المحيطة بها، مركزة في نفس الوقت على مفاهيم التوازن في القوى (**Rapports de force**) وكذلك السيادة واحترام الحدود الدولية، ويمكن كذلك اعتبارا القوة العسكرية (**Potentiel Militaire**) وإمكانية المقاومة أمام أي عدوان عسكري خارجي كعوامل مهمة لقياس الوضعية الأمنية لأي دولة².

المطلب الثاني:

فترة النهضة في الدراسات الأمنية.

بعد فترة السبعينات (1970) ظهرت تطوّرات جديدة في مجال الدّراسات الأمنية والتي أعقبت مرحلة السبعينات (1970) والستينات (1960) التي تميزت بنهضة معتبرة في كمية البحوث حول المسائل الأمنية والتي تهم المجتمع الدولي ككل والمجتمع "الأكاديمي" بأخصّ الاعتبار، أما التطوّرات الجديدة التي حدثت في مجال البحث الأكاديمي حول مسألة الأمن الدولي فقد دفعت بها أسباب عديدة نذكر منها:

¹ -Stone, op.cit.

² -Josef Mocila, « Enjeux et dilemmes de la sécurité nationale », in :<http://id-eraAt.org>. (27 janvier 2016).

*توفر إمكانية الحصول على الوثائق المكتوبة حول المعطيات الأمنية والتي أمام فرصة للتعمق في هذه المسائل والتي تعتبر في غاية الأهمية للجيل القادم (اللاحق)¹.

*اعتماد الباحثين بعدها على دراسات قيمة تحليل المعطيات الأمنية الراهنة لتلك الفترة وللفترات الآتية لاحقا وبصفة خاصة التمكن من الحصول على معلومات مفيدة في مجال الردع النووي أو ملفات السلاح النووي عامة ومعطيات تخصّ مختلف الفواعل الدولية الكبرى، وقد استخدموا هذه المعطيات لإعطاء تفاسير جديدة إمّا حول كيفية تفسير الخطر الأمني أو حول كيفية مواجهة التهديدات الأمنية لفترات لاحقة.

*اعتبار أن مرحلة الثمانينات (1980) كانت مرحلة حرب باردة بين أكبر الفواعل الدولية في تلك المرحلة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي سابقاً) وباعتبار أن تلك المرحلة عرفت نهاية حرب الفيتنام والتي دخلت فيها قوى كبرى (السالفة الذكر)، فقد دفعت هذه المعطيات بالبحث في موضوع الأسلحة التقليدية إلى الأمام (الواجهة) واعتباره عامل تهديد للأمن الوطني والدولي سواسية².

أمّا أسباب توفر الإمكانيات للبحث في مسألة الأمن في مرحلة الثمانينات (1980) فهي كالتالي تقريبا:

***نهاية حرب الفيتنام:** كانت الفرص متاحة أمام الباحث أو الدارس للعلاقات الدولية عامة للتعمق في مسألة الأمن وفهم سبل تحليل مثل هذه المواضيع واستقصاء أ استئصال المتغيرات والخلفيات المتوفرة واقعيا.

¹ -Barbara Delcourt, Cours : Théories de la sécurité, Université libre de Bruxelles, p.8, Année académique2006-2007.

² -ibid, p.05.

*تدهور العلاقات بين القطبين العالمين (Pôles Mondiaux): مما جعل من كل واحد منهم أمام فسيح المجال لبسط عضلاته أمام الآخر استطلاع العالم، وهذا يمكن ملاحظته في تدخل الاتحاد السوفياتي (URSS) في إفريقيا وفي دولة أفغانستان، وصراع الولايات المتحدة مع "إيران (IRAN) وكذا "نيكاراغوا" (Nicaragua)، ووصول "ريغن" (Regan) إلى الحكم، وكذلك انعقدت الاتفاقيات والمعاهدات (مثل معاهدة SALT)... إلخ¹.

*سهولة الحصول على المعلومات المفيدة في مجال الأمن والإستراتيجية بعد دخول المجتمع الدولي في فترة من الشفافية الدولية في السياسة الدولية والتي أصبحت في تلك المرحلة إلزاما دبلوماسيا إن صحّ القول بعد أحداث أو فضائح "واترقات" (Watergate scandal) وأحداث أو فضائح حرب الفيتنام والتي عرفت تغلغل الدول في "أسرار دفاعية واستراتيجية" لدول أخرى بغية ترجيح كفة الحرب لصالحها.

*توفر الإمكانيات أمام الباحثين لنشر المقالات والدراسات للامة، (La publication/au public) ويشهد ذلك ولادة "إخبارية الدراسات الإستراتيجية" (Jouwal of strategic studies)، وكذلك: Survical، AdelFi papes، Stand Ford، وأخرى، كلها قامت بتدعيم البحث أو تسهيله أمام الباحثين لنشر الدراسات في مجال الأمن.

*ظهور الجهات الداعمة ماليا:

مثال على ذلك: مؤسسة (Ford)، والتي ساهمت في تطوير مراكز البحث الجامعية في جامعة هارفارد (Harvard Univ) و (Cornell, Stand Ford) وغيرها، وفتحت المجال أمام مؤسسات أخرى

¹ -Delcourt, op.cit, p.09.

*تطور الدراسات الأمنية ودخولها في مرحلة العملية (La scientificité) والأكاديمية (L'accadémicité)، وذلك في إطار اعتماد الخصائص العملية والأكاديمية في الدراسات الاجتماعية عامة، فأصبحت الدراسات الأمنية مجالاً أكاديمياً بحتاً، ويشهد لذلك بإنشاء (فرع: مراقبة التسلح والأمن الدولي) داخل الجمعية الأمريكية لعلم السياسة¹.

❖ النظرية الدولية النقدية (International Critical Théory):

هي نظرية ظهرت لنقد النظام القائم أو السائد على الصعيد النظري وكذا على الصعيد الممارساتي، كانت فترة الثمانينات فترة ولادتها.

اختلف أصحابها في التراث الفكري إن صحّ القول، فالبعض منهم اعتنق الفكر السياسي الماركسي وموروث مدرسة "فرانكفورت" الألمانية، والبعض الآخر اتخذ النظرية البنائية منطلقاً له، ما جعل هذه النظرية في بداية ظهورها تدور حول مجال أو دائرة ضيقة من حيث المساهمة في التنظير للعلاقات الدولية.

من بين ممثلي هذا الاتجاه (النظرية النقدية) "أندرو لينكلايتر" (Andrew Link) و (Later) و (Hayward Alker) و (Wyn Jonnes) و (Cox Robert).

أما أول كتابات النظرية فكانت من قبل (Robert Cox) والذي اقتبس ثنائية (Horkheimer) حول "النظرية التقليدية والنظرية النقدية"، وصيغاً بذلك تمييزاً شهيراً بين النظرية النقدية ونظرية "حل المشكلة"، كما قام (Cox) بشرح أفكار (GRAMSCI) والمتمحورة حول الهيمنة².

¹ -Delcourt, op.cit, p.09.

² - سيد أحمد قوحيلي، "الدراسات الأمنية النقدية"، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العالمي للدراسات السياسية، الأردن، 2014، ص.20.

تواصلت الجهود من قبل ممثلي المدرسة النقدية أ النظرية النقدية، وقدّم (Richard Actley) أعمالاً إلى جانب أعمال (Link Later) والكثير معه والتي استندت إلى تطوير مواضيع مدرسة "فرانكفورت"، ثم كذلك كتابات (David Held) وفكرة الديمقراطية العالمية، ونظرية نقدية للاقتصاد السياسي الدولي التي أراد تطويرها (Cox) والتي ألهمت (Link Later) فيما بعد لوضع المشروع الإعتاقي (Emancipation Projet) كما أطلق عليه والذي أراد به وضع نظرية نقدية في العلاقات الدولية والتي أصبحت في أواخر الثمانينات (1980) نظرية للعلاقات الدولية.

إن العمل الرئيسي الذي أثار على النظرية الدولية النقدية في بداية ظهورها كان عمل (Robert Cox)، والذي ميّز بين "نظرية حلّ المشكلة" و"النظرية النقدية"، ويمكننا اعتباره نقطة انطلاق العديد من النقيدين¹.

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 22-23.

المبحث الثاني:

المعضلة الأمنية ضمن المنظور الواقعي ونظرية الأمنة

المطلب الأول:

الواقعية التقليدية (Classical Realism):

ظهرت الواقعية التقليدية في الأربعينات من القرن العشرين (1940)، حيث هيمنت على عقول الشباب من الدارسين لمادة العلاقات الدولية وذلك في الولايات المتحدة الأمريكية خاصة، وتمت معالجتها من طرف الأكاديميين إلى غاية (1950) الخمسينات واستمرت كذلك بصورة معتبرة إلى سنوات الستينات (1960)، يشير هذا النموذج أو هذا المنهج إلى أهمية القوة في العلاقات الدولية، إذ أن هذه العلاقات هي علاقات قوة، وعليه ذهب هذا المنهج من جهة أخرى إلى أن الرغبة في الهيمنة هي الظاهرة والسمة المميزة للعلاقات الدولية، بمعنى أكثر دقة: إن الدول بإمكانها أن تصل إلى تحقيق أهدافها السياسية الخارجية بالوسائل كلها، دون أن تعطي أية أهمية للجوانب القانونية والأخلاقية.

يقول نيوبور (Nyoubour) عن القوة: «إن سعي الإنسان لاغتصاب عرش الله يحتم عليه أن يخضع حياة الآخرين لإرادته وهكذا يقدم على ظلم حياة الآخرين... وإن القوة القومية ليست إلا انعكاسا لإدارة الأفراد في تحقيق القوة».

يرى أنصار الواقعية أن الدراسات الأمنية والقضايا الأمنية كذلك لها يعد عسكري، حيث تركز معظم دراساتهم على عنصر القوة، ومحورية الدولة في تفسير ودراسة الظواهر الأمنية في العلاقات الدولية، كما يعتبرون أن التهديدات الفعلية لأمن الأفراد والدول والنظام الدولي هي في استخدام العنف بطريقة مفرطة مما يعني أنها ذات أبعاد عسكرية، ويعتقدون

كذلك أن النظام الدولي أشبه بنظام الغابة أي أن القوة تغلب على الضعف، أو القوى يأكل الضعيف، ولذلك تصبح القوة هي الوسيلة الوحيدة لتجنب خطر التهديد والإعتداء، لذلك تركز معظم دراساتهم (الواقعية الكلاسيكية) على الأمن الوطني (أمن الدولة) ومحورية أمن الدولة في العلاقات الدولية، ومن بين هؤلاء المفكرين كل من: (Hans Morgenthau) و (Water Liqman) و (Raymond Aron) و (Nyaudour).

يعتبر الواقعيون أن نظرية العلاقات الدولية يجب أن تتجنب الدوافع الأيديولوجية ومشاعر الفواعل الدولية غير الثابتة، فقد اقترح (فريدريك شومان) (P.Sharman) عام 1937 في مؤلفه "International Plitics" تعويض المقاربة التقليدية بمقاربة جديدة، حيث يرى أنه لا يجب التركيز على المظاهر القانونية للعلاقات الدولية وإنما التركيز على الظواهر البراغماتية (Pragmatique) منطلقين من محورية علاقات القوة.

والدولة سياسية، فهي حرة في اللجوء إلى الدبلوماسية أو إلى العسكريين لمواجهة تهديدات معينة، فكل من الحرب والدبلوماسية هما وجهان لعملة واحدة، هما وسيلتان لخدمة المصالح الحيوية والقيم الأساسية.

القوة العسكرية ومحورية أمن الدولة:

يرى (Horgenthau) بخصوص سياسة الأمن الوطني أن «تتطق من ضرورة التفاعل بين مختلف العناصر المشكلة للقوة التي تمكن من تحقيق فرص جيدة لنجاح السياسة الأمنية الوطنية، إن شعور الدولة بالأمن يزداد بازدياد حجم قوتها». ويستند في هذا إلى فكرة (Raymond Aron) عندما قال: «دعم الأمن يتحقق بالقوة الذاتية للدولة أو ضعف المنافسين لها، وكل دولة تحاول مضاعفة مواردها للذهاب بأمنها إلى حدوده القصوى

عن طريق الجمع بين القوة والأمن، وكل ذلك من أجل فرض إرادتها على الدول الأخرى وعدم الخضوع لإرادة التفوق التي تمارسها دول أقوى منها».

ويقول (Walter Lipman) «الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه».

ويؤكد (Nyoubor) أن الإنسان ملطخ بالخطيئة الأولى، وعليه فإنه مهياً للقيام بالشر، والخطيئة عنده تتبع من القلق الشديد، في الأخير هو الملازم الحتمي لهذا التناقض الظاهري الذي يعيشه الإنسان بين الحرية والقيود. ويقول "نيوبور" (Nyoubor): «الصراع الاجتماعي أمر محتوم في التاريخ البشري، وربما حتى نهايته/نهاية التاريخ)... إن الصالحين والحكماء قد يسعون إلى تجنب الكارثة، لكنهم لن يستطيعوا أن ينجاروا المخاوف والطموحات التي تدفع الجماعات إلى المواجهة».

• القوة كمنهج ملائم لدراسة الأنظمة الدولية:

قام "هانس مورغاغشو" بدراسة القوة كجزء مركزي السياسة الدولية، مؤكداً أن غاية جميع السياسات القائمة على الصراع هي الحصول على القوة، وأن الأخيرة هي الهدف الكبير للسياسة والدوافع المقررة لأي عمل سياسي.

المطلب الثاني:

الواقعية الجديدة (New-Réalism):

تعرف الواقعية الجديدة أيضا بالواقعية البنيوية (Structurel) أو بالواقعية العصرية، وتعتبر بمثابة امتداد للواقعية التقليدية، خاصة في فترة الثمانينات (1980)، ومن أهم روادها (Walte، Kresner، Taker، Modelski، وآخرون)، وهؤلاء قد تخطوا كثير سابقهم من الواقعيين التقليديين التجربة المتنافرة الأجزاء أو ما يعرف (Atomistic Empiririron) من خلال جهودهم النظرية العلمية والموضوعية للسياسة الدولية، خاصة مركزين على السياسة الخارجية للدول انفرادًا وما بينهما من علاقات مبنية على منطق القوة، وتوازن القوى كذلك، على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهية وبعبارة أكثر دقة أنها تحاول تغيير السياسة الخارجية إلى مواد العلوم الاجتماعية¹.

يعتبر (Wattz) أن نظام ثنائي الأقطاب هو أكثر استقرارًا ويخدم الأمن والسلم الدوليين على غرار نظام متعدد الأقطاب، حيث أن هذا الأخير لا يخدم الأمن والسلم.

ومن الملاحظ أن (Wattz) استدّل في تحليله هذا بما حدث في فترة الحربين العالميتين، أين عرف العالم عدة صراعات أدت إلى حالة من اللأمن في العالم، ومرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي بمعنى آخر مرحلة الحرب الباردة (Cold War) أين كانت المواجهة بين المعسكرين أقل عنفوانًا وأقل استخدامًا للقوة.

نظرية توازن القوى التي جاء بها (Kensth Waltz) تدخل ضمن نظرية احتكار القلّة التي أثبتت أن الإحتكار الثنائي أو الهياكل الثنائية الأقطاب هي الأكثر استقرارًا وتوازنًا، وأورد مثال حول متانة المواجهة المعاصرة بين القوتين العسكريتين العظميين: الولايات

¹ -د. أحمد نوري النعيمي، "البنيوية العصرية في العلاقات الدولية"، "مجلة العلوم السياسية"، م، ع. 46، ص. 06.

المتحدة والاتحاد السوفياتي كدليل على ذلك، وعَلَّل (Waltz): الغموض وسوء الفهم وسوء الحساب يسببان حالة من اللأمن (الحرب)، وتكمن ميزة النظام الدولي الثنائي القطب في: «اعتماد الطرفين على النفس ووضوح المخاطر واليقين بشأن من يواجهها. هذه هي خصائص سياسة توازن القوى العظمى في عالم ثنائي القطبية»¹.

وعليه يعتبر (Waltz) أن سوء الحساب والغموض يسببان في حالة من اللأمن والاستقرار نتيجة الدخول في الحرب، حيث وإضافة إلى ذلك يعتبر "Waltz" أن النظام الدولي نظام فوضوي حين قال: «...يتميز النظام السياسي الدولي بالفوضوية بين الدول ذوات السيادة...»².

وكل هذه العوامل وسوء الحساب والغموض، هي عوامل تحكم وتحدّد سلوك الفواعل الدوليين، إذ أن يمكن أن تؤدّي إلى الصّراع بين الفواعل أو بين فاعلين على الأقل، مما يخلق حالة من الأمن السلبي، حيث يقول (Waltz) في هذا الشأن: «ما الأسوء، سوء الحساب أم الإفراط في ردّ الفعل؟»، من المرجّح أن يسمح سوء الحساب بوقوع سلسلة من الأحداث التي تهدّد بحدوث التغير في التوازن ووصول القوتين إلى الحرب... أمّا الإفراط في ردّ الفعل هو الشرّ الأهون لأنه يكلف المال فحسب وخوض حروب محدودة»³.

يعرّف التوازن على أنّه «حالة من التوزيع المتعادل أو نسبة المتعادل للقوة، والتأثير بين القوى الدولية الأساسية، توزيعها يخلق نظاماً دولياً يجعل هذه القوى المؤثرة تتصرّف بضوء مجموعة من القواعد المحددة، وهذا يحفظ الإستقرار الدولي ويحافظ على وجود الأطراف الأساسية في زمن التوازن»⁴.

¹- أحمد، مرجع سابق، ص. 09.

²- المرجع نفسه، ص. 10.

³- المرجع نفسه، ص. 11.

⁴- المرجع نفسه، ص. 12.

❖ المعضلة الأمنية في ظل فوضوية النظام الدولي:

لقد تعددت المفاهيم حول مسألة المعضلة الأمنية وكذلك المقاربات، بحيث يرى المنظورين في العلاقات الدولية وفي الدراسات الأمنية بصفة خاصة أن معضلة الأمن تعدّ من المفاهيم الأكثر غموضًا في حقل دراسات العلاقات الدولية، بحيث يفسرها البعض على أنها تنتج إذا قامت الدولة (أ) بتنظيم متطلباتها الأمنية من الداخل بحثًا عن ضمان أمنها من الخارج أي أنها تقوم بتقوية ترسانتها العسكرية بغرض ضمان إمكانيتها في الدفاع عن سيادتها وحدودها وأمنها واستقرارها الداخل وهذا ما يمكن تفسيره على أنه إجراء أمني لهدف دفاعي، ولكن بحكم أن المجتمع الدولي يتكون من وحدات عديدة فإن أي تحرّك من جانب الدولة (أي دولة كانت) يتم استقراؤه على أنه على أنه إجراء "معين" من طرف الدولة الأخرى، فهنا، يمكن للدولة (ب) أن تقرّ تصرف الدولة على أنه إجراء دفاعي كما يمكن أن تقرّاه على أنه إجراء هجومي، في الحالة الثانية فإنّ الدولة ستعمل بدورها على تقوية ترسانتها العسكرية لضمان سلامة حدودها وصيانة سيادتها بطريقة يمكن أن يفسرها البعض على أنها إجراء مشابه لما قامت به الدولة (أ) أو عكس ما قامت به الدولة (أ)، بحيث وفي حالة تفسيره على أنه ردّ فعل من طرف الدولة (ب) للتهيوّ لهجوم محتمل من قبل الدولة (أ) فإننا هنا أمام معضلة أمنية يمكن أن تؤدي إلى ما يعتبره خبراء العلاقات الدولية بالحرب الوقائية، (**Guerre Préventive**)، فهكذا تنشأ الصراعات بين الدول، من وراء سوء فهم الدولة لسلوك الدولة الأخرى، ولقد فسّر هذا المنطق "John Herz" عندما قام بتعريف المعضلة الأمنية والذي يعتبر من الأوائل الذين عرّفوا هذا المصطلح إذ لم يكن أولهم.

ومن جهة أخرى يكتب "Ken Booth" حول المعضلة الأمنية ويعتبر أن المعضلة الأمنية تحقق في حالة وجود الشكّ وسط الوحدات الدولية، بتعبير آخر إن الدول تبني لنفسها إطارًا نظريًا تفسر به مجمل الأحداث والتحركات الدولية وهي موجودة في خضم هذه

الأحداث وبالتالي باعتبار أن تحركات الدول المحيطة بها لها طابع أناني فلزم الحال أم تقوم هي الأخرى بحماية نفسها من جهة والتحلي بنفس الأخلاق التي تتحلى بها الدول الأخرى من جهة أخرى، أي أن انعدام الثقة بين الدول عامل يحرك الدول في المحفل الدولي بين بعضها البعض، ومن ناحية أخرى لزم الحال أن تقوم بتهيئة نفسها لعدوان محتمل لأن المجتمع الدولي له طابع فوضوي يتميز بمقومات مثلها مثل حالة الطبيعة البشرية، وهي العنف والفوضى والأنانية وحب السيطرة، فيمكن القول أن "Ken Booth" قد دخل في نقطة ثانية مهمة في تحليل العلاقات الدولية عامة والدراسات والأحداث أو الظواهر الأمنية خاصة، إذ تحدّث عن مرحلة أخرى تكون فيها المعضلة الأمنية محتملة وهي مرحلة تكون فيها الدول فاقدة للثقة اتجاه بعضها البعض.

يعتبر (John Herz) أول من أوضح فكرة المعضلة الأمنية في خمسينات (1950) القرن الماضي على أنها تقوم على مفهوم بنيوي تقود فيه محاولات الدول للسهر على متطلباتها الأمنية بدافع الاعتماد على الذات وبصرف النظر عن مقاصد على المحاولات، تقود إلى ازدياد تعرض الدول الأخرى إلى الخطر، حيث أن كل طرف يفسر تلك الإجراءات على أنها دفاعية ويفسر الإجراءات التي يقوم الطرف الآخر على أنها تشكل تهديداً لأمنها¹.

أما المعضلة الأمنية عند كلّ من (Booth) و (Wheeler) فهي سلسلة متصاعدة من حالات انعدام الثقة والأمن والإطمئنان: حين تحدث الاستعدادات العسكرية لدولة ما شعوراً بعم الإطمئنان لا يمكن انتزاعه من تفكير أي دولة أخرى إزاء الحيرة فيها ما إذا كانت تلك الاستعدادات لأغراض دفاعية لا غير أم أنها لأغراض هجومية (لتغيير الوضع الراهن لصالحها)².

¹ - قوجيلي، مرجع سابق: ص. 69.

² - المرجع نفسه، ص. 71.

بالنسبة للواقعيين الجدد، الأمن هو حالة أو هو هو "غاية" تتنافس الدول على تحقيقها، داخل نظام عالمي فوضوي يحتم على الدول أن تتصرف وفق مبدأ "الكل لنفسه" (Chacun pour soi) لضمان مصلحتها وعلى حد تعبيرهما (Booth wheeler) هذه المصلحة العليا تتمثل في بقاء الدولة بحد ذاتها، فإن تلك المصلحة العليا للدولة هي التي تسبب في هذه النشوة إلى بقاء والاستمرارية في البحث عن الأمن أصلاً، وبلوغ أقصى المكاسب في تفاعلها مع الدول الأخرى معتمدة على القوة لتحقيق غايتها. وهذه القوة ليست جاهدة بل تتصف بالحركية، حيث أن عدم الثقة والتنافس بين الدول يؤدي إلى ضرورة الزيادة في حجم قوتها، والدولة التي هي أقل قوة تكون عرضة للتهديد في أي وقت، نتيجة غياب الأمن التام (المطلق) على مستوى النظام الدولي ككل، فحسب الواقعيين الجدد، قوة الدولة في النظام الدولي مرهون بقوتها الداخلية، حيث يعتبرون أن المعضلة الأمنية: "ظرف تبدو فيه الجهود لتحسين الأمن القومي كما لو أنها أعمال مهددة للدول الأخرى، فتؤدي بالتالي إلى خطوات عسكرية مضادة، وهي بدوره قد يقود إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة لجميع الدول".¹

كما أن الدراسات الأمنية الواقعية الجديدة تؤكد على أن بنية النظام الدولي تكون سببا لنشأة المعضلة الأمنية أكثر مما وراء ذلك الدوافع والنوايا العدوانية للدول.

"يزداد هذا الأساس البنيوي حدة بسبب الميول المحافظة التي نفهمها لدى واضعي الخطط الدفاعية، حين يتحضرون للأسوء ويركزون على قدرات خصومهم بدل من اعتمادهم على نواياهم الحسنة، بينما يجب النظر إلى بنية النظام الدولي على أنها شرط مسبق وأساسي في المعضلة الأمنية، إلا أن حدة هذه الأخيرة ناجمة عن طبيعة القدرات العسكرية

¹- غريفيش، مرجع سابق، ص 117.

العنيفة بحد ذاتها، وعن الدرجة التي ينظر بها الدول إلى الآخرين بوصفهم مصدر بدلا من أن يكونوا حلفاء" ¹.

أما (Josef Grieco) فيعود بالمعضلة الأمنية من منطلقها إلى منطلقها، بحيث تحدث عن ميزة أخرى للمجتمع الدولي والتي نشأ عن عقلية الدول نحو بعضها، والتي عبر عنها اعتبر أن الدولة (أ) تقوم بالتحري عن المعطيات الدولة (ب) من الناحية العسكرية والاقتصادية، والاستخراجية وهذا من أجل معرفة مدى قوتها والعمل على الوقوف قدم لقدم مع هذه الدولة لكي لا تكون في مرحلة معينة عائقا أمامها سواء من حيث ابتعاد الدولة تلك بكل ما لها من مقومات وإمكانيات عن الدولة (أ) من حيث فعاليتها في ممارسة اللعبة الدولية، بمعنى آخر تعمل الدولة دائما على عدم إتباع سياسة الصداقة في العلاقات الدولية، يذكرنا هذا بمنطق السياسة البريطانية المعروفة بأن العلاقات الدولية ليس فيها صديق أو عدو دائمين.

"فالدول في قلق من أن صديق اليوم ربما يكون عدو الغد، وفي خشية من أن المكاسب التي تمنح تقوفا للصديق في الحاضر قد تصنع عدوا محتملا في المستقبل، بالتالي فعلى الدول أن تولي اهتماما بالغاً لمكاسب الشركاء" ².

فالفوضى كما يراها (Josef Grieco) و (Stephen Krasner) تدفع بالدول إلى عدم الاطمئنان وعدم الراحة بخصوص المكاسب الناتجة من علاقات التعاون، إضافة إلى التفاوت في توزيع هذه المكاسب بين المتعاونين، حيث أن الدول ترى بمنطق أساسه أن الدول الأخرى ستصعب تدريجيا أقوى، بينما تبقى الدول الأخرى ضعيفة.

¹ قرحيلي، مرجع سابق، ص. 70.

² - ستيفن، والت، "العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة" ترجمة، عادل زقاغ، ورايدان زبلاني، متوفر مع الرابط.

لكن أصحاب النظرية المشروطة الواقعية المشروطة، يرون أنه وتوجد إمكانية التعاون بين الفواعل الدوليين، مما يستبعد تلك السياسات التنافسية الحربية: ولكن بشروط (وفق الظروف السائدة حول التعاون المراد)¹.

-يرى (charles Glasser) أن فوضوية النظام الدولي لا تفرض بالضرورة الاعتماد على الذات أو فرضية العون الذاتي التي تؤدي إلى الحرب، إذ أن في بعض الحالات يستحسن أن ترضى الدول بالتكافؤ التقريبي في المكاسب والقوة، لأن المخاطر تزداد كلما زاد الإصرار على بلوغ أقصى قدر من المكاسب بالتالي يمكن أن ينعكس سلباً على أي فاعل من هذه الوحدات، كما يستبعد مسألة الغش إذا قام هذا التعاون بين الفواعل، إذ يعتبر أن أي إيقافية تترك احتمالاً لحدوث الغش فهي إتفاقية مرفوضة، فشارلز (charles) يخالف كل من (Schelling) و (Halperin) حين يعتبر أن الغش يؤدي إلى تحقيق المكاسب الاستراتيجية العامة. لكن يعتبر أن الخطر الذي ينطوي عليه الحد من الأسلحة قد يكون مقبولا أكثر من الخطر الذي ينطوي عليه السباق نحو التسليح.²

المطلب الثالث:

نظرية الأمنة، الأجندة الجديدة للدراسات الأمنية.

أود من تناول موضوع الأمنية أو نظرية الأمنية (ole waever) والذي أدخلها فيما بعد في البحوث الأمنية عامة لمدرسة (copenhagven) وتركز نظرية الأمنية (la théorie de la sécuritisation) على فكرتين أساسيتين:

¹-قوجيلي، مرجع سابق، ص.71.

²-المرجع نفسه، ص.72.

***التذاتية كممارسة:**

يعني أن تعريف التهديد لا يقتصر فقط على الجوانب المادية الملموسة مثل: السلاح والاعتداء، بلل يمتد أيضا إلى علاقة اجتماعية، أي أن التهديد بدلا يظهر إلا بظهور علاقة عدااء بين فاعلين دوليين.

***خطابية كممارسة:**

يعني أن إعتبار أي فاعل دولي أو قضية دولية تهديدا يعود في الأساس إلى طريقة التكلم أو التحدث عنها، وهكذا تصبح القضية الأمنية مسألة نتاج الخطاب المتداول المهيمن على الرأي العام في المجتمع الدولي.¹

يقول (waever): «ما هو الأمن؟ بمساعدة نظرية الأمنية يمكن إعتبار الأمن كفعل خطابي، حسب هذا الاستعمار، فالأمن ليس إشارة تحيل إلى شيء مطموس، الكلام في ذاته هو الفعل»².

ولهذا فالأمنية تعني إعطاء الصفة الأمنية إلى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية قبل التكلم عنها بطريقة أمنية.

وأكبر وأوضح مثال ربما على ذلك قضية أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وإنتشار الخطاء الأمريكي عبر العالم حول وجود تهديدات أمنية خاصة في الشرق الأوسط وذلك يعد أن ربطة الولايات المتحدة الأمريكية تلك الأحداث بالتيارات الإسلامية المنتشرة في دول الشرق الأوسط بصفة خاصة، وذلك في إطار الهجوم على المقومات الإسلامية عبر تجريم التيارات الأصولية وكان الهدف من ذلك خلق بلبله في المنطقة وتهيئة التربة فرض

¹قوجيلي، مرجع سابق، ص84.

²-المرجع نفسه، ص85.

توجهات جديدة عبر العالم نحو حرب كانت الولايات المتحدة تستعد لها (الحرب على الإرهاب) لدخول المنطقة لأهداف أخرى كانت خفية ولكن شرعان ما أصبحت علنية بعد التدخل في العراق لردع نظام (صدام حسين) الذي كان يتابع برنامج سلاح كيميائي حسب التقويلات الإعلامية الدولية، كذلك كذريعة للتغلغل في منطقة "كردستان" (Kurdistan) و "أفغانستان" خاصة، للوصول إلى قواعد "طالبان والقاعدة" (Tdibans) و (al Qaida).

كما ظهرت مسألة الأمنية لاحقا في القارة الأوروبية، ففي وقت سابق كانت الدول الأوروبية تنظر إلى المهاجرين في القارة وخاصة المهاجرين العرب والمسلمين الذين كانت ومازالت نسبتهم مرتفعة في الدول الأوروبية، كانت تنظر إليهم على أنهم مواطنين عاديين، مقيمين بكل بساطة (bes Rédeuts) خاصة دول مثل: (فرنسا وألمانيا وهولندا والدنمارك والسويد والترويج، وكذلك بريطانيا نسبيا)، ولكن ومع صعود التيارات القومية المتطرفة خاصة في البلدان المذكورة أعلاه، أصبحت أنظمة هذه الدول تستخدم خطابات سياسية متنوعة ولكن كلها تتمحور حول مسألة واحدة، وهي طبيعة التهديد الذي تشكله تلك الفئات من المواطنين على المجتمعات الغربية الأوروبية، والتي غالبا ما تقوم بربطها بأعمال الشعب والإرهاب وتهديد الأمن الداخلي والتوازن الاجتماعي، وكذلك تماسك الثقافة المحلية إلى غيرها من الذرائع التي يستعملها هؤلاء (تلك الدول) من أجل أمنية (Sécuritisation) تلك الفئات أو تلك الفئات أو تلك الظروف وترويجها واستعمالها في وقت، لاحق كذريعة لطرد المهاجرين من أراضيهم وربط حالات العنف والأمن فيما بعد إن حدثت بأولئك الأشخاص.¹

*الأجندة الخفية للأمننة:

يمكن اعتبار مسألة الأمنية أنها "الحالة الاستثنائية"، حيث يقوم القادة السياسيون أو القائمين على الحكم في الدولة بإعلان حالة الطوارئ والخروج بذلك عن القواعد الديمقراطية

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص 85-86.

القانونية وفتح المجال أمامهم للقيام ببعض الإجراءات التفتيشية (Interpellation) مثلا أو الحجز (Garde à vue) و الاستجواب (Interrogation) إلى غير ذلك بغير تحديد الخطر أو العامل المهدد للأمن¹.

ففي فرنسا (En France) مثلا نجد هذا لتصرف شائعاً في المجتمع الفرنسي خاصة اتجاه الجالية المسلمة في البلد، وذلك بإضفاء الطابع الأمني (Caractère sécurité) على أولئك الأشخاص ولإدعاء بأنهم تهديد للأمن القومي وللهوية الوطنية للمجتمع الفرنسي وغيرها من الذرائع التي يقدمونها للدخول في الحالة الاستثنائية والتمكن من التخلص من الشوائب التي يرونها من حين إلى آخر غير صالحة للتعايش معها، أو لممارسة بعض السياسات التي تكون مسطرة من قبل في الأجندة السياسية للنخبة الحاكمة، وتكون الحالة الاستثنائية في هذه الظروف مجرد إجراء ذكي من قبل النخبة (Elite) للوصول إلى أهداف معينة وتحقيق مصلحة شخصية وشبه شخصية.

ويمكن أن تمتد القدرة على صناعة الحالة الاستثنائية إلى المجتمع المدني أحيانا، بحيث وفي ظل النظم الديمقراطية، يمكن للمجتمع ككل أن يقوم بالدعوة إلى حالة استثنائية معينة عبر وسائل التواصل مع لنظام (عبر آليات المجتمع المدني، الأحزاب، الجمعيات، الأفراد كشخصيات اجتماعية مشهورة، ممثلو الشعب في المجالس النيابية إلى غير ذلك...)، ويجب أن يستجيب المجتمع لتلك الدعوة، أي أن المجتمع يصبح أمام إمكانية القبول بتلك لحظة إذ ما كان مقتنعا به، وبالتالي إذا لم يكن كذلك فلا يمكن أن يقبل بها، لذلك يكون الاستثناء أو تكون حالة الاستثناء قد فشلت، إذاً يمكن أن نقول أن الأمننة في حد ذاتها قد

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص 88.

فشلت باعتبار أن الحالة الاستثنائية مجرد إجراء للقيام بأمننة قضية معينة عموماً، على حدّ تعبير ممثلوا مدرسة (Copenhagen)¹.

❖ نزع الأمننة:

ينتقد أنصار مدرسة كوبنهاغن (Copenhagen) صياغة القضايا من لائحة الأمنية، أي أمننة القضايا، فلها سلبيات أكثر ممّا لها إيجابيات، بحيث تعيق سير القواعد الديمقراطية.

وقد تحدث المفكرون عن لزوم القيام بنزع الأمننة، فاقترح "ويفر" (Waever) ثلاث خيارات ممكنة:

- (1) عدم التطرّق إلى المشكلات أو القضايا عبر المصطلحات الأمنية.
- (2) إبقاء الردود تحت المستويات التي تولد معضلات أمنية.
- (3) تحريك القضايا الأمنية إلى الوراثة نحو السياسة العادية.

وقدّم "هسمانز" (Huysmans) ثلاث استراتيجيات لنزع الأمننة تركز على قضية الهجرة:

- (1) لإستراتيجية الموضوعية: تقوم على إقناع الشعب على أن المهاجرين ليسوا مشكلة أمنية بل يمكن أن يساهموا في ثروة المجتمع.
- (2) الإستراتيجية البنائية: تقوم على فهم كيف تعمل عملية الأمننة، كيف يصبح المهاجرون جزءاً من مسرحية الأمن.
- (3) الإستراتيجية التفكيرية: تقوم على التركيز على التحدث عن الأمن بطريقة سردية (Façon narrative)، كسرد قصّة معينة يكون فيها المهاجر شخص يلعب دور معين، (أستاذ) أو (أب) أو (طبيب) إلى آخره، له دوره كما للمواطن الأصلي في ذلك البلد تماماً².

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص 89.

² - قوجيلي، مرجع سابق، ص ص 91-92.

المبحث الثالث:

المقاربات الأمنية الجديدة للمعضلة الأمنية

المطلب الأول:

مدرسة باريس (Ecole de Paris)

تعتبر مدرسة باريس من أهم المؤسسات التي أنجزت بحوثاً في مجال الدراسات الأمنية والتي طوّرت في هذا الحقل أو في هذا المجال العديد من جوانب الدراسة، والتي ظهرت (المدرسة) في تسعينات القرن العشرين. لقد ركزت هذه المؤسسة على الأمن الداخلي خاصة، قامت بتوجيه جل أو معظم اهتماماتها على النظرية السياسية وعلم الاجتماع ومواضيع أخرى مثل الهجرة والإجرام والقانون العام، وأحاطت اعتبارها بعدديد المختصين والخبراء في المجالات الأمنية الداخلية، كأجهزة الشرطة العلمية، القضاة، المحللين النفسيين المهندسين وغيرهم...، وكان من رواد هذه المدرسة الأستاذ ديديي بيغو (Didier Bigo).

اهتمت مدرسة باريس بالعوامل الجديدة التي يمكن لها أن تؤثر على ظاهرة الأمن عامة، حيث تعدت مستوى المفهوم الكلاسيكي المتمحور حول الحرب، إلى ما هو أقل ملاحظة من قبل الناس عامة مثل الجرائم وكذا التعذيب والاختطاف...، وركزت على عوامل أخرى يمكن أن تهدد الأمن المجتمعي كالهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة والمظاهرات الشعبية والإجراءات الحدودية وغير ذلك¹.

وفي السنوات الأخيرة وبحكم تزايد تأثير العولمة على الحياة الاجتماعية الدولية إن صحّ القول، أصبحت الدول ملزمة بالتماشى مع مستجدات القرن الواحد والعشرين (ق21)،

¹ - أحمد قوجيلي، مرجع سابق، ص.60.

والتي أصبحت مكشوفة للعلن، حيث تكاد تصبح الحدود الجغرافية للدول مجرد بروتوكول لا أكثر وأقل، وأصبحت المشاكل والرهانات الدولية تؤخذ بعين الاعتبار من قبل جميع الدول بحكم تأثيرها على أمنها الداخلي مباشرة أو بطريقة غير مباشرة مثل: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل، الأوبئة والجرائم المنظمة إلخ، فدمج المجالين الداخلي والخارجي يؤدي إلى نشأة الحقل الجديد للأمن كما تصفه مدرسة باريس التي ترى أن هناك فوعل جديدة وحقائق أمنية جديدة يجب أخذها بعين الاعتبار في أجندة الدراسات الأمنية.

من بين الفواعل الأمنية التي أغفلتها الدراسات التقليدية حسب منظور المؤسسة الفرنسية، نجد: الدرك، الجمارك، حرس الحدود، موظفو خدمت لهجرة، إلخ، فبعدما آلت غليه الحقائق الواقعية في مجال الأمن أصبحت لهذه الوظائف أهمية كبيرة ومواجهة مباشرة مع تهديدات الأمن.

يؤدي دمج الأمنيين (الداخلي والخارجي) إلى توسيع أنشطة الأمن الداخلي وإضفاء الطابع المحلي على الأمن الخارجي، بحيث يتم توسيع أنشطة الأمن الداخلي بتصدير أساليب "الشرطية" إلى السياسة العالمية وبالمقابل يتم إضفاء الطابع المحلي للأمن الخارجي بإضفاء الصبغة الروتينية للعمليات العسكرية في الساحة الوطنية¹.

تشير أيضا المؤسسة الفرنسية إلى مفهوم آخر هو: مهنيو انعدام الأمن (**Professionnels de l'insécurité**)، المكلفون بأجهزة الدرك والجمارك وكذا شرطة الحدود ومكافحة الشغب والمخدرات والحرس الجمهوري وأعضاء أجهزة الاستخبارات.

يرجع الإهمال الذي اتسمت به الدراسات الكلاسيكية بخصوص هذه الفئة إلى التمييز الحقل بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، أو التمييز بين الشرطي والعسكري، واعتبار

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص 62.

السياسة على أنها مهمة بالشؤون الداخلية والعلاقات الدولية تهتم بالقضايا الخارجية، وهذا يجعل من المهن الوطنية الأخرى مهمشة يقول "Bigo" في هذا الشأن: «عندما نكسر الانقسام بين المعرفة من الداخل والخارج، تبدو الحدود بين عالم الشرطة والعالم العسكري أكثر نفاذاً، وهكذا يمكننا أن نأخذ في الاعتبار جميع الوكالات الوسيطة مثل: حرس الحدود وموظفو الجمارك ووكلاء الهجرة ولنفهم بشكل أفضل الروابط الموجودة بين هؤلاء الفواعل كلهم»¹.

ويلمّح أنصار مدرسة باريس هنا إلى إمكانية إنشاء نظام أمني بين أجهزة الأمن عبر الوطنية للفواعل الدولية أو الإقليمية ويختزل في نظام شامل متصل فيما بين وحداته في إطار الشراكة الأمنية الاعتمادية أو شبكة شرطية عالمية.

وتعتبر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ظاهرة أثّرت على مصداقية تلك الاتجاهات التقليدية بحيث أدخلت السياسة الدولية في مرحلة جديدة ومفاهيم جديدة حول الأمن ودفعت الدول الكبرى إلى المناداة إلى تكثيف الجهود الوطنية والتي ستلتقي في نقطة واحدة وهي مجموعة من الجهود التي تمثل في ما بعد الإطار ستعمل فيه كلّ الأجهزة القومية في جهاز واحد أو في شبكة واحدة لمحاربة التهديدات الأمنية في أي مكان في العالم².

¹- قوجيلي، مرجع سابق، ص 64.

²- المرجع نفسه، ص 65.

المطلب الثاني:

مدرسة أبريستويث (Ecole de Abrystwith)

يركز علماء المدرسة الويلزية (« Pays de Galles » Walse) على ثلاثة مباني فكرية في مقارنتهم لإعادة تعريف الأمن: أولاً يعتبرون الإنعتاق موضوع ومادة الدراسات الأمنية، ثانياً: يعتبرون الأفراد موضوع مرجعي للحقيقة الأمنية، وأخيراً يسلطون الضوء على دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة/المعرفة الأمنية. تعطي هذه المباني بعداً معيارياً للنظرية الأمنية كما تعمل كقاعدة لإعادة تعريف الأمن وفق منهجية نقدية¹.

أولاً: الإنعتاق كمقاربة للمعضلة الأمنية.

1) ما هو الإنعتاق؟

تعود جذور هذا المصطلح إلى الكلمة اللاتينية (Emacipare)، والتي تعني فعل الإطلاق من العبودية أو الرعاية، وهو المفهوم الذي ربطه "واين جونز" (Jonnes Wyne) بالكفاح التقدمي في التاريخ الحديث، رأى "بوث" (Booth) أن الانعتاق -كنظرية وممارسة- كان دوماً معرّفاً في الحرية من القيود، حيث كان يهدف للكفاح ضد الجور والاستبداد الملكي والتعصب الديني والجهل وعدم المساواة، وبمرور الوقت، ومع تطور جوانبه الإيجابية، أصبح برنامجاً سياسياً له معنى مرادف لعالم أفضل متميز بالحرية والتقدم والسيطرة على الطبيعة ومتابعة المساواة.

عرّف (Booth) الانعتاق في مقال له سنة 1991 بعنوان "الانعتاق والأمن" كما يلي:

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص 36.

«الانعتاق هو تحرير الناس (أفراد وجماعات) من القيود المادية والإنسانية، سواء الفقر أو سوء التعليم أو القمع السياسي، فالأمن والتحرر هما وجهان لعملة واحدة، الانعتاق، وليس السلطة أو النظام، ينتج الأمن الحقيقي، الانعتاق، نظريا هو الأمن»¹.

وعليه فالأمن حسب "بوث" لا يرتبط بالدولة بل هو نتيجة لرغبة الفرد والجماعة في الانعتاق والتحرر من القيود والتهديدات التي توارقه وتهدد وجود الفرد أو الجماعة. فهو يستبعد الدولة كوحدة تحليل لظاهرة الأمن عكس المقاربات التقليدية وبالخصوص المقاربة الواقعية والتي تقرّ بأن الدولة في وحدة التحليل الرئيسية لظاهرة الأمن في الدراسات الدولية، مما يعني أن المعضلة الأمنية هي نتيجة للانعتاق والتحرر. فالفرد في سعيه لتحقيق الأمن لا يعتمد على السلطة أو على النظام السياسي لبلوغ غايته، كون أن هذا الأخير (يعني الفرد) يمكن أن يكون الطرف المرغوب أن يُنعتق منه، حيث يرى أن توجد دول آمنة لكن مجتمعاتها غير آمنة.

يعتقد "بوث" (Booth) أنه من المستحسن أن يتم دراسة الظاهرة الأمنية من زاوية الإلتزام بالإنعتاق مقابل ترك القوة، ومن المستحسن كذلك دراسة فكرة الإنسانية المشتركة مقابل أشكال ثقافية أو اجتماعية متباينة، ويشير "واين جونز" (Wyne Jonnes) إلى إحتواء حقل الدراسات الأمنية التقليدية على كل المقاربات المعاصرة لدراسة الأمن والتي لا تشترك في فرضيات ما وراء النظرية أو ما يمكن تسميته باللغة الإنجليزية (Meta Théory) الضيقة لدراسة الأمن، كما يتفق المنظرون النقاد مع ضرورة الإلتزام بالمشروع الاعتاق في العلاقات الدولية، فأنصار مدرسة (Abrystwith) استمدوا فكرة الانعتاق من السياسة التي تعود أصولها إلى مشروع التنوير، إذ كان يتمثل في تلك الحقبة الزمنية التي

¹ - المرجع نفسه، ص 37.

انتشرت فيها فكرة ضرورة تجاوز كل أشكال الظلم والاستبداد نحو تأسيس ظروف ملائمة للحرية العالمية.

وبذلك فإن أنصار المدرسة أعادوا البعد المعياري الطوباوي (Topique) للمعرفة والممارسة الأمنية، حيث يدرسون الظاهرة الأمنية من زاوية ما يجب أن يكون وليس من زاوية ما هو كائن، وبذلك استبدلوا الرابطة التقليدية: الأمن-القوة-الاعتيادية، وأحالوا مكانها رابطة جديدة هي: الأمن، الانعتاق، المعيارية، وبذلك فقد حلّ الانعتاق مكان القوة في الظاهرة الأمنية، مجادلين بذلك أنصار المدرسة الواقعية التقليدية (**Réalistes Classiques**)¹.

لكن لم يبقى أنصار المدرسة على المعنى التقليدي للانعتاق، حيث قاموا بصياغة تعريفهم الخاص بعيداً عن البناءات الإنشائية المتداولة في الاستعلامات التقليدية، والثورية للمفهوم في كل من الماركسية وكذا الليبرالية وما بعد الحداثة، حيث أصبح برنامجاً سياسياً له معنى مرادف للعالم الحديث، ويتمثل في: الحرية، التقدم والسيطرة على الطبيعة ومتابعة المساواة... إلخ.

كما ربط (Booth) الانعتاق بالسياسة أيضاً إذ يقول:

«كخطاب للسياسة، يسعى الانعتاق إلى حماية الأفراد من الظلم وتحريرهم من القيود التي تمنعهم من ممارسة حرياتهم بالتوافق مع حرية الآخرين إذ يعطي الانعتاق ثلاث أطر للسياسة، الأول كإطار مرجعي فلسفي للمعرفة، والثاني يتمثل في كونه نظرية لتطور المجتمع، والثالث يتمثل في الممارسة لمقاومة الظلم»².

¹ - قوجيلي، مرجع سابق، ص 39.

² - المرجع نفسه، ص 37.

ثانياً: الأفراد كمرجع للمعضلة الامنية:

قد يمثل حصر المعضلة الأمنية في الأفراد موضوعاً غامضاً إذا لم يتم تصوّرهم خارج الدولة، أي: استقلالية الفرد من كلّ اعتبارات الدولة السلطوية والتنظيمية.

يرى "بوث" في هذا الشأن أن "التفكير الجديد للأمن ليس مسألة توسيع مجال البحث هكذا ببساطة"¹، وعليه يتم دراسة القضايا الأمنية مع مستويات أخرى تتمثل في المستوى الذاتي للفرد، أي أن المعضلة الأمنية تدرس أيضاً هذا المستوى المشار إليه سلفاً، ولذلك يرى أنصار مدرسة "بلاد الغال" أن المعضلة الأمنية تدرس في سياق الفرد وحالة الأمن الذاتي، وليس الفرد في سياق الدولة.

واكدت "كارين فيرك" (Fierke Karin) أن بناء شيء ما هو فعل يؤدي إلى موضوع ما أو شيء محسوس لم يكن موجوداً لكن هذا لا يعني أنه لا وجود لشيء كالأمن أو أن هذا الأمن مجرد من المعنى، فالأمن يمكن أن يفهم على سبيل المثال على أنه حماية القيم المركزية للجماعة².

ويرى كذلك "هوركهيمر" (Horkheimer) أن «الأمن حالة اجتماعية بلا استغلال أين تتواجد حقيقة رعية أكثر إتساعاً من الفرد، هي الانسانية»³. مما يعني أن الأمن بالنسبة للفرد ذا أبعاد إنسانية، يتأثر في ذلك بالقيم الإنسانية مثل: الرفاه، الحرية، والرغبة في

¹ -Ken Booth, « Theory of world Security », (UR : Cambridge University press, 2007), p.111.

² -Matt Mcdonald, « Constructivisme, In paul D.Williams ed. "Security studies An Introduction", (New York: Potledge, 2008).

³ -Hélène viau, la (Re) concephralisation de la sécurité dans la théorie réaliste, et cntique.(Montréal :centre d'études des sceinces politique et étromgers de sécurité, 2000), p.110.

الاستقرار الذاتي، كما يؤكد (Jurgen Habermas) أن: «المعرفة (الأمن) تخدم دائماً شخصاً ما أو هدفاً ما، فهي نتاج إجتماعي وتاريخي لا يمكن فصله عن محيطه»¹.

وعليه، فالمعضلة الأمنية هي نتاج إجتماعي وتاريخي، ناتجة من المصالح والأهداف الإجتماعية للأفراد، إذ أن الصراع والتنافس على تحقيق الأمن يحدث على مستوى الأفراد والجماعات، حيث أن حسب التحليل المعياري الإجتماعي، الصراع داخل النظام الدولي هو صراع المجتمعات وليس صراع الدول.

المطلب الثالث:

مدرسة كوبنهاجن (Ecole de Copenhagen):

تقتبس مدرسة كوبنهاجن بشكل كبير من المقاربة البنائية، خاصة في صورتها الأمن كبناء إجتماعي، والتركيز على هوية الفواعل وكيفية تشكيلها لمصالحهم الأمنية، تمثل المدرسة أعمال مثل: "باري بوزان".

(Barri Buzan) و"أولي ويفر" (Ole Weaver) و"جاب دي ويلد" (Jaap de Wild) و"مورتن كيلستروب" (Mortey ketstrup) و"بيير لو ميتر" (Pierre le Mitre) و"لين هانسن" (Lene Hausen) وغيرهم من طلبة الدكتوراه الأصغر سناً ممن كانوا يعملون في معهد أبحاث السلام في كوبنهاجن، ويعتبر "ماك سويني" (Sweeney) أول من صنف هؤلاء العلماء معاً عند إستعماله للمرة الأولى تسمية مدرسة كوبنهاجن².

ويعود الفضل إلى كل من "باري بوزان" و"أولي ويفر" في بلورة معالم المدرسة نتيجة التعاون بينهما في هذه الدراسات، حيث قام هذا الثنائي بمزج التفكير الواقعي بالبعد البنيوي

¹- غريفيش، أوكلاهان، مرجع سابق، ص 439.

²- قوجيلي، مرجع سابق، ص 80.

مع النموذج الإستيمولوجي للبنائية، إذا قام "بوزان" بإضافة قطاعات جديدة لموضوع الأمن، حيث استفاد "ويفر" من ذلك حين قام بنقل التركيز على القطاع العسكري (الأمن القومي) إلى القطاع المجتمعي (الأمن المجتمعي)، كردّ فعل على الأجندة الأمنية الصاعدة حينئذ، فيما استفاد "بوزان" من مقاربة "ويفر" في البعد البنوي للأمن، وإعادة تعريفه للأمن أو لهذا المفهوم الواسع في إطار الممارسات الخطابية للقواعد الأمنية¹.

أشهر منظري مدرسة كوبنهاغن "البريطاني Barri Buzan"، وهو كذلك من أكبر المنظرين في الدراسات الأمنية، خاصة في فترة التسعينات (1990)، وكان مفكراً واقعياً في بداية أعماله في الدراسات الأمنية الدولية، قبل أن يساهم في الدراسات الدولية الأمنية للمدرسة (أي مدرسة كوبنهاغن)، له مؤلف مشهور:

[People, states and Fear, the national security Problem in international relation.]

والذي مهد فيه لمفاهيم جديدة لمسألة الأمن، والأمن الدولي، وحتى أنه تناول فيه مستويات تحليل الأمن بحكم إدخاله لعوامل جديدة كانت لدى الواقعين التقليديين غير مدرجة في الإطار التحليلي لديهم، فقد أدخل "بوزان" مفاهيم جديدة مرتبطة بفترة ما بعد الحرب الباردة أين رأى أن المجتمع الدولي قد عرف ميكانيزمات جديدة بالتالي لا بد من إدراج عوامل جديدة لدراسة المجتمع الدولي عامة والأمن الدولي/ الأمن خاصة تماشياً مع التطور الذي حدث في التاريخ السياسي الدولي وفي تاريخ حقل العلاقات الدولية وصورة أشمل.

ولكن الملاحظة هي أن فترة ما بعد الحرب الباردة جعلت مسألة الأمن معقدة وبالتالي تعقدت معها المفاهيم والتعريفات².

¹ قوجيلي، مرجع سابق، ص. 80.

² -Stone, op,cit,p.02.

لقد قام بتحليل الظاهرة الأمنية بدء من الجزء وصولاً إلى الكل، كما أنه أدخل عوامل أخرى في تحليله وهي عوامل اجتماعية تؤثر وتتأثر بالظاهرة الأمنية، أي أنها يمكن أن تكون تهديداً للأمن أو مهددة في أمنها.

ويعتبر Buzan المصطلح "الأمن" أنه من المفاهيم المعقدة وأنه كذلك مصطلح متعددة المعاني، له شروحات اجتماعية عديدة تدخل في صلب الحياة اليومية الاجتماعية للفرد (الفرد كوحدة تحليل جزئية)، كذلك هو مصطلح (أي الأمن) يتضمن أبعاداً أيديولوجية ومعيارية إلى غير ذلك.

يقول (Richard Little) في هذا الشأن «النقاش ربما لن يحل، لأن المصطلحات المستخلصة تحتوي على عنصر أيديولوجي، وهذا ما يجعل الدليل الأمبريقي كوسيلة لحل النزاع غير ذات صلة¹.

يرى Buzan أنه ولتعريف الأمن يجب عدم إغفال ثلاثة أمور هي:

-السياق السياسي للمفهوم

-الأبعاد المختلفة لهذا المفهوم

-الغموض الاختلاف الذي يرتبط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية.

يعرف Buzan "الأمن".

بأنه العمل على التحرر من التهديد [وفي سياق النظام الدولي فإنه يعني، (قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانهما المستقبل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي

¹ -Bill Mesweeney, security Identity and Interests Asociology of international relation, (united kingdom :comloridage univerersity pren,2,2004).p.83.

يرونها معادية، فالحد الأدنى للأمن هو البقاء، لكنه يتضمن أيضا إلى حدّ ما سلسلة من الإهتمامات الجوهرية حول شروط حماية هذا الوجود¹.

ولكن يضيف Buzan في السياق نفسه أن التهديد الأمني لا يمكن أن يتم إنهاؤه بصفة تامة، بحيث وبطريقة أخرى فإن الأمن مسألة أو ظاهرة نسبية شأن اللا أمن، كلاهما غير مطلقين، يتغيرون بتغير عوامل متعددة.

*مستويات التحليل الأمني: الفرد، الدولة والنظام الدولي

باري بوزان (Buzan) سار على نهج الواقعيين، حيث إستعان بالمستويات الثلاثة للتحليل التي وضعها (Waltz) والتي تتمثل في: الفرد، الدولة والنظام الدولي، في تحليل ودراسة الظاهرة الأمنية، إذ يظهر ذلك في كتابه المعنون "الفرد، الدولة والخوف" والتي حاول من خلالها إيجاد رؤية عميقة وموسعة لمفهوم الأمن، حيث أضاف إلى المستويات المذكورة أعلاه، القطاعات الخمسة (5) لدراسة الظاهرة الأمنية، وعليه فإن منهج الدراسة في تحليل الأمن عنده يقوم على عاملين هما: المستويات (Levels) والقطاعات (Sectors)، إذ يعتبرها مكونات الدولة ومصدر قوتها أو ضعفها، والتي (الدولة) يعتبرها (Waltz) مجرد هيكل، فالدولة عند (Buzan) هي مركب لثلاثة مكونات تتمثل في فكرة الدولة (الوطنية/القومية)، القاعدة الفيزيائية للدولة (الشعب، الموارد وكذا التكنولوجيا)، وكذلك السلطة المؤسساتية الدولة (النظام السياسي وكذا النظام الإداري) حيث يعتقد بهذا التعريف للدولة أنه يسهل تصور التهديدات لأي من هذه المكونات الثلاث، وعليه، (Buzan) إعتد

¹-Barry Buzan, new paterns of Globd security in the twenty-first century, « (International AFairs,3, 1991, p.432.

على التحليل الجزئي وصولاً إلى التحليل الكلي لفهم الظواهر الأمنية عامة ما يعني إذا فهم وتفسير أسباب المعضلة الأمنية¹

لقد ميز Buzan بين الدولة القوية والدولة الضعيفة كشرط الأمن على مستوى للدولة، حيث يرى أن قوة الدولة تابع لمستوى استقرارها في المؤسسات لديها ومدى انسجامها السياسي والاجتماعي الداخلي، على خلاف (Waltz) الذي ربط القوة بقدرات الدولة المادية (القوة العسكرية)، فتصور (Buzan) القوة يشبه النسق السياسي عند (David Easton) في تصوره الدولة المتمثلة في البيئة الداخلية ويقصد بها النظام السياسي للدولة، والبيئة الخارجية يقصد به المجتمع المدني بكل مستوياته أو مكوناته داخل الدولة الواحدة، وصفة التعقيد التي تتميز بها عملية تحليل الظواهر الأمنية وليدة الترابط والتعقيد للسياقات الداخلية والخارجية، مما يصعب من تحديد تهديد أمن حكومة معينة إذا كان تابع من الداخل أم من الخارج.²

يتفق (Buzan) مع الطرح الواقعي الجديد حول فكرة فوضوية النظام الدولي وتأثيره على وحداته (الدول) كسبب لمشكلة الأمن أو المعضلة الأمنية، إلا أن (Buzan) أضاف إلى الفوضى مصطلح آخر هو "النضج" والتي أطلق عليها الفوضى الناضجة (Mature Anasehy)، حيث يعتقد أن إمكانية التخفيف من حدة الصراع والتصعيد في التهديدات الأمنية والتي تسبب في المعضلة الأمنية، حيث ربط الفوضى الناضجة بالقطاعات الجديدة الأمن التي أضافها في دراساته، إذ يعتبر أن في حالة قيام اتفاقيات تبادل وتعاون بين الدول ضمن مجتمع دولي جد متطور يخفف من حدة المعضلة الأمنية، إذ يرى الفوضى الناضجة

¹ -Ronnée D.lipsehute, « On security, l'im on security », ed (New York:Colombia university press,1998),p.87.

² -Alex Maclead, Ann-Marie D'Aoust et David Grondin, « les étude de sécurité », In théories des Relation Internationales contestation et résistances, (Qyébec, Athén a Edition,2007)p.363.

هي نظام من الدول القوية (بمصطلح المستوى العالمي من إنسجامها سواء الاجتماعي أو السياسي) ضمن مجتمع دولي جد متطور (بشبكة كثيفة من القيم والقواعد والمؤسسات المتفق عليها بشكل متبادل) ويبدو من المحتمل أيضا أنه من الضرورة المطلقة أن تتطور هذه الفوضى الناضجة ضمن نظام ذا قدرة تفاعلية كبرى¹.

* القطاعات الجديدة للأمن:

يرى (Buzan) أن الدراسات الأمنية السابقة قلّصت من مفهوم الأمن، حيث تعتمد فقط على القطاع العسكري في دراسة الظاهرة الأمنية، لكن الأمن عند (Buzan) أشمل من ذلك حيث أضاف قطاعات أخرى تتمثل في القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع العسكري، القطاع الاجتماعي، القطاع البيئي، القطاع المجتمعي، وهي هكذا تعبر عن مفاهيم معينة يرتبط كل واحد منها بقطاع من تلك القطاعات فيكون بالتالي هناك أنواع جديدة أو أبعاد جديدة للأمن هي: الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي والأمن الاجتماعي، الأمن العسكري، الأمن البيئي، الأمن المجتمعي.

ويعتبر (Buzan) أن تلك القطاعات الجديدة الأمن كزوايا تحليلية للنظام الدولي، حيث تدخل ضمن الأمن القومي للدول، وكون هذا الأخير عامل مهم لدراسة التهديدات الأمنية كما تعتبر كل واحدة منها بمثابة نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية (المعضلة الأمنية)، وهي متداخلة ومتراصة فيما بينها.

فهذه القطاعات ليست بمعزل عن بعضها البعض، فكل واحدة منها تمثل نقطة مركزية في الإشكالية الأمنية وطريقة لترتيب الأولويات، غير أنها تتسجم مجتمعة كشبكة قوية من الترابط.

¹ -Buzan,op.cit.p.436.

1- القطاع العسكري:

يعتبر الميدان العسكري من بين القطاعات الأكثر اهتماما في الدراسات الأمنية، خاصة في بداية القرن التاسع عشر إلى غاية نهاية الحرب العالمية الثانية، نظرا لسيادة منطق القوة العسكرية في مجال العلاقات الدولية وحتى على أرض الواقع، لذلك يهتم جميع الفواعل الدوليين على الجانب العسكري لتحقيق الأمن والسلم الذاتي، حيث أصبحت القوة العسكرية هي الوسيلة الوحيدة البلوغ الغايات السياسية في ظل التهديدات العسكرية التي تتعرض لها الدول.

2- القطاع السياسي:

يرتبط بمدى استقرار أنظمة الحكم للدول وممارسة سلطاتها السيادية بكل مؤسساتها داخل إقليمها الجغرافي بالإضافة إلى مدى شرعية أيديولوجيتها، وضمن هذا التصور نلتزم ثلاثة مرجعيات أمنية هي: الدول، المنظمات الدولية، الدولية، حركات العابرة للحدود، فهي لا تدخل ضمن التهديدات العسكرية، لكنها تدخل في مسألة الأذكار والمرجعيات المؤسسة للدول والجماعات الوطنية والحركات الاجتماعية أو المؤسسات الدولية، وحتى مبدأ السيادة في حد ذاته، فيمكن للسيادة أن تتعرض للتهديد بقضايا عديدة مثل الشرعية، السلطة الحاكمة أو المسألة الاعتراف الدولي¹.

3- القطاع الاقتصادي:

يعرف (Buzan) الوضع الطبيعي للفاعلين في اقتصاد السوق هو المخاطرة والمنافسة العنيفة واللايقين، وعليه فإن (Buzan) يرى التفاعلات الاقتصادية بين الدول مثل

¹ -thierry Balzac, « Que ce que la sécurité nationale ? », la revue international et stratégique,(52,2003-2004)p,35.

التفاعلات الأمنية، حيث تتميز بالسلوك العنيف وتتصف بعدم اليقين حيث تخلف حالة عدم الثقة بين الشركاء والمتعاملين الاقتصاديين¹.

4-القطاع المجتمعي:

نقلا عن (Dario Battestella)، يرى مفكروا مدرسة كوبنهاغن المقومات الاجتماعية للمجتمعات عرضة للتهديد من طرف العولمة المعاصرة وتداعيتها الخطيرة (السلبية)، أين أصبح العالم كقرية واحدة، نتيجة التقارب والتواصل السريع بين وحدات العالم (المجتمعات/الدول)، حيث يؤدي ذلك إلى عملية تبادل وكذا عملية إسترداد للثقافات المختلفة، تهدد بذلك الثقافة والتراث المجتمعي المحلي لأي دولة².

¹ -Balzac,op.cit,p,37.

² -Dario Battistella, théories des Relation Internatioales,2nd,éd, (paris,prers de sciences po,1,2006),p.482.

الفصل الثاني:

أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول:

التحول الإستراتيجي في العلاقات الدولية وتداعياته على الشرق الأوسط المطلب الأول:

الخطاب الأمني الأمريكي

أنصب التركيز الأمريكي بقدر كبير على مواقف الشرف الأوسط والبلدان الإسلامية، خاصة التركيز على مسألة (التساؤل الشديد من طرف الكثير من الأمريكيين حول سبب كره المسلمين لهم على حسب ما يزعمون بطبيعة المال)، ويشير الكاتب اليهودي المعروف (SHEBLEY TELHAMY) إلى أنه من المهم الإشارة إلى وجهة نظر البشر إتجاه الحرب على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث (11/sfjlfv) كانت نفسها وجهة نظر العرب والمسلمين، إلا أن هناك بعض الإتجاهات الراديكالية في الشرق الأوسط نظرا لوجود تيارات إسلامية تتسم بقدر كبير من الراديكالية وفي بعض الحالات تستهم أو تتصف بالعدوانية إتجاه الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية¹.

يمكن أن نحدد حوالي خمس تباينات بين وجهات النظر التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية وتلك التي طرحتها أطراف أخرى في العالم حول التعامل مع التهديدات الإرهابية بعد أحداث 09/11:

هناك من تعاطف مع الأمريكيين وساندوهم في حقهم في الدفاع عن النفس في ضوء الوجهات الرهيبة لكنهم لم يروا إلى ذلك الحق على أنه يحول أمريكا أن تعرف الإرهاب

¹ - شبلي تلحمي، المخاطر: أمريكا في الشرق الأوسط، عواقب القوة وخيار السلام، ترجمة: د. ثائر علي ويب، 2005، ص ص 29.30.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

العالمي على نص أحادي الجانب أبعد من التهديد المباشر لأراضيها، ومن ناحية أخرى ركزت الولايات المتحدة جهودها في مقارعة الإرهاب على التصدي لجانب "العرض" في هذا الإرهاب دون تصد مماثل لجانب "الطلب"، الذي يرى كثيرون في العالم أنه جانب مهم.

لقد عرفت إدارة الرئيس جورج بوش (Bosh) الإرهاب كما لو أنه ضرب من الإيديولوجيا، أو الحلف السياسي، وذلك في الوقت الذي يفهم كثيرون في أرجاء العالم هذا الإرهاب على أنه وسيلة غير أخلاقية تستخدمها جامعات متنوعة لغايات مختلفة، كما أن الولايات المتحدة ترى أن التهديد الإرهابي الأساسي يمكن في "الدول الإرهابية"، ويتكلم بعض المسؤولين الأمريكيين كما لو أن مواجهة تلك الدول يمكن أن تؤدي إلى نحر ظاهرة الإرهاب.¹

عمد الخطاب العام في أمريكا إلى ربط الإرهاب في الشرق الأوسط وخاصة العمليات الانتصارية، ربطها بأوجه من الدين، أي الدين الإسلامي بطبيعة الحال، كما أن المجتمع الدولي كان قد غمره سبيل من التعاطف مع الولايات المتحدة، حتى البلدان التي لها علاقات متوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية كانت متعاطفة معها، مثل (إيران) التي أبدت تعاطفها عبر الرئيس (محمد خاتمي) مباشرة مع الهجمات الإرهابية وعبر الرئيس الإيراني عن حزنه وتعاطفه العميقين تجاه الضحايا.²

لقد أعطيت الولايات المتحدة سلطة أخلاقية دولية بعد هجمات 11 سبتمبر لكي تبدأ بإيجاد أرضية مشتركة لتعريف الإرهاب، على الرغم من أنه لم يكن ثمة إيقاف على الكيفية التي ينبغي أن يتم بها تعريف "الجماعات الإرهابية"، وكانت الإدارة بحاجة لأن تقرر من هي

¹ - المرجع نفسه، ص 32.33.

² - المرجع نفسه، ص 36.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

الجماعات التي يجب أن تصنف على أنها عدوة من بين آلاف الجماعات الإرهابية المنتشرة في العالم.

لقد ركز الرئيس (بوش) على الجماعات الإرهابية "ذات المدى العالمي"، غير أنه كانت هناك قضية أساسية هي قضية المنظمات التي ينبغي أن تستهدف، فهناك إختلاف واسع بين الدول حول من يجب إعتباره "جماعة إرهابية"، فبعض الحكومات تصنع جماعات المعارضة ضمن الجماعات الإرهابية لمجرد معارضتها، حتى أن "حزب الله" في (لبنان) كانت الولايات المتحدة تعتبره منظمة إرهابية.¹

اعتبرت الولايات المتحدة الإرهاب نتاج جماعات منظمة يمكن مواجهتها وتدميرها، دون اعتبار لأهدافها أو لأسباب التي جعلتها تفلح في تجنيد الكثير من الأعضاء المتحمسين، كانت الولايات المتحدة تقارب الأمر تلك المقاربة التي لا تهتم إلا بجانب "العرض".

كانت الولايات المتحدة من جهة أخرى تعبئ الجماهير والرأي العام الدولي أو العالمي، بعد أحداث 09/11 وبالتحديد في 20 سبتمبر 2001، ألقى الرئيس "بوش" خطاباً للشعب الأمريكي، ساعد فيه الأمريكيون على التعامل مع الأهم ومخاطر فهم، غير أن هذا الخطاب، وهو يحشد الشعب وراء الحزب المعلنة على الإرهاب ويهيئهم لدفع الأثمان المطلوبة، راح يتناول ببلاغه على أنه ضرب آخر من ضروب الأيديولوجيات التي عرفها التاريخ ويتناول الإرهابيين على أنهم إيديولوجيون.²

¹ - المرجع نفسه، ص.37.

² - المرجع نفسه، ص.40.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

المطلب الثاني:

تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الشرق الأوسط

فلقد تعرضت الولايات المتحدة في ذلك اليوم لأسوأ هجوم "إرهابي" في تاريخها، حيث ارتطمت طائرات بمركز التجارة العالمي في نيويورك ووزارة الدفاع في واشنطن، كما تحطمت طائرة في حقل بالقرب من شانكسفيل في بنسلفانيا. ولقد أسفرت تلك الهجمات عن مقتل الآلاف.

ومع أن الجهة الذي نفذت تلك الضربة لم تكن معروفة، ولا محدد المعالم في تلك الفترة، إلا أنه لم يمر وقت طويل قبل أن تتجه أصابع اتهام السلطات الأمريكية، إلى مجموعة من العرب المسلمين، باعتبارهم هم الذين نفذوا تلك العمليات، وتحديدًا إلى تنظيم القاعدة الذي يؤويه نظام "طالبان" في أفغانستان.

وسرعان ما بدأت عملية بناء التحالف الدولي ضد الإرهاب التي أنجز فيها الأمريكيون وحلفائهم إنتصارهم سريعاً، فاق كثيراً من التوقعات التي سادت قبله، فقد سقط نظام طالبان بسهولة، وضرب تنظيم القاعدة في مقتل، وما يزال البحث جارياً عن قيادات ذلك التنظيم.

إن أخطر ما كشفت عنه أحداث 11/9 هو تلك الطاقة الهائلة من الكراهية للولايات المتحدة، والإقبال على الموت في سبيل إلحاق أكبر ضرر بها، من جانب عدد من الأفراد الذين خططوا بدقة متناهية، عمليات خطف الطائرات المدنية الأمريكية، واقتحام وتحطيم

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

بعض أهم رموز القوة الاقتصادية والسياسية في الولايات المتحدة، غير عابئين بأرواح الأشخاص الأبرياء التي تزهق في تلك العمليات.

لماذا فعل هؤلاء ذلك؟ ولماذا هذه الكراهية للأمريكان؟ أبرز الإجابات على هذه التساؤلات هي التي تعزو لما حدث في 11/9 إلى السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وتحيزها المستمر لإسرائيل يرتبط الإرهاب الذي واجهه الأمريكان في 11 سبتمبر 2001 بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط المتحيزة طوال نصف قرن من الزمان، لإسرائيل. ليس فقط على حساب المبادئ التي يفترض أن الأمة الأمريكية نفسها تقوم عليها، أي مبادئ الحرية وحق تقرير المصير للشعوب، وإنما في مواجهة المجتمع الدولي كله في كثير من الأحيان.

إن تلك السياسة أسهمت في تغذية مشاعر من الكراهية والمرارة واليأس، تسود العالم الإسلامي بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص، وفلسطين والمجتمعات العربية المحيطة بها بشكل أخص، تجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

فإذا كان وجود إسرائيل وسلوكها العدواني ضد الشعب الفلسطيني هو السبب الأول لظهور الإرهاب في المنظمة حتى وإن وجدت أسباب أخرى لا يمكن لأي باحث علمي موضوعي أن ينكرها فإن استهداف هذا الإرهاب للولايات المتحدة، يرتبط مباشرة بسياساتها المتحيزة دوماً لإسرائيل.

السبب الآخر الذي ربما حفز المنفذين للهجوم، هم عدم إدراكهم للآثار التي سوف تترتب على هذا الهجوم.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

فإن عدم المعرفة التامة بشؤون العلاقات الدولية وتطورها جعل المنفذين ربما يفكرون بالحدث بحد ذاته كهدف يحقق هزيمة الولايات المتحدة بغض النظر عن إمكانية اعتباره جسرا لشن هجوم مضاد.

يرتبط عدم إدراكهم لطبيعة القوة الأمريكية، بحيث أن تلك القوة لم تكن تشكل في نظرهم القوة الرداعة.

إذا ما قورنت القوة القومية للولايات المتحدة بالقوة القومية للدول التي تأوي المهاجمين لبرز بكل وضوح الخلل في المعادلة ليس فقط في البعد السكاني الجغرافي، كفاءة الحكومة، والموارد الاقتصادية وحسب، بل وغي القوة بمفهومها التقليدي العسكري.¹

أن عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر يختلف عن سابقه. فلقد غيرت أحداث ذلك اليوم الموازين المتعارف عليها في العلاقات الدولية، فالحس بالمناعة والحصانة للعمق الجغرافي الأمريكي قد تغير، والأسس التي - تعمل من ضمنها الدول و-تشن على أساسها الحروب قد تبدلت.

فالمهاجم في هذه المرة لهدف موجود في داخل قطر أقوى دولة في العالم. ولم يكن من شن ذلك الهجوم في جيش دولة منظم ولكن كانوا أعضاء فريق حركة لا تتجاوز كونها أحد العوامل دون القومية والتي كانت تعمل وفق نطاق أفقي غير محدد المعالم.

لقد بدأت ملامح التغير في العالم من تاريخ الحادي عشر من سبتمبر من عام 2001. لقد أذن الحدث وما تلاه من شن الولايات المتحدة الأمريكية لما عرف بـ "الحرب

¹ - المرجع نفسه، ص. 41.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

على الإرهاب"، ببداية مرحلة جديدة من مراحل العلاقات الدولية لم تتضح ملامحها النهائية بعد والمحصلة حربيين هما:

أولاً: الحرب على أفغانستان:

يمكن اعتبار حرب الولايات المتحدة على أفغانستان (والتي شنت عن طريق الجو في يوم 7 أكتوبر 2001)، حرباً انتقامية موجهة ضد من قام بهجوم الحادي عشر من سبتمبر 2001.

كذلك يمكن تصنيف هذه الحرب ضمن ما يعرف باسم الحرب الوقائية، أي بمعنى أن الولايات أرادة أن تقضي على قوة خصمها قبل أن يعيد ترتيب إمكانياته للهجوم مرة أخرى.

بذلك لا يمكن إنكار الفكر الإنتقامي في مفهوم الحرب التي قامت بها الولايات المتحدة على أفغانستان، وفي نفس الوقت لا يمكن إنكار وجود تأثير فكر المدرسة الواقعية- في العلاقات الدولية- على نفس المفهوم.¹

لقد ترجم العامل الأمني جل تصرف الولايات المتحدة في هذا المجال. بحيث أن حماية الولايات المتحدة من إمكانية إعادة الهجوم عليها لاحقاً يعتبر بمثابة أهم أهداف تلك الحرب.

وقد أعلنت الولايات المتحدة أن هدفها الأساسي من شن هذه الحرب، هو القضاء على مكامن الإرهاب في أفغانستان وذلك بالقضاء على مراكز تدريب حركة القاعدة بعد إسقاط حكومة طالبان بإسقاط حكومة طالبان، بتنظيف أفغانستان من مراكز القاعدة

¹ - المرجع نفسه، ص. 42.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

(العلنية)، بتشتيت أعضاء هذا الفريق، تعتبر الولايات المتحدة أنها قطعت شوطاً طويلاً في هذا المجال.

كانت الظروف الدولية التي شنت فيها الولايات المتحدة حربها على أفغانستان مناسبة لها، بحيث أن النظرة العامة داخل أروقة الأمم المتحدة كانت تدور حول تبرير شرعية هذه الحرب باعتبارها رداً على أسوأ هجوم "إرهابي" تتعرض له الولايات المتحدة.

لقد لعبت أغلب المؤسسات الحكومية الأمريكية - من رئاسة الحكومة إلى وزارة الخارجية، الاستخبارات، مجلس الأمن القومي، والكونجرس - دوراً بارزاً في عملية صنع قرار الحرب على أفغانستان.¹

بجانب ذلك فإن الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح وسائل الإعلام والرأي العام الأمريكي وقفت صفاً واحداً في هذه الحرب الانتقامية.

فيما يخص وسائل السياسة الخارجية فالملاحظ أن الدبلوماسية كانت شبه معطلة في هذا الصدد. فلم يكن هناك محاولات دبلوماسية تذكر (غير الدبلوماسية الموجهة للمجهود الحربي)، وكانت الوسيلة المحددة مسبقاً في هذا المجال هي وسيلة "القوات المسلحة".

ثانياً: الحرب على العراق.

أما حرب الولايات المتحدة الأخيرة على العراق فإنها لا تفهم إلا من خلال اعتبارها حربي إحياء ووقاية في نفس الوقت. فهي حرب إحياء بمعنى أن الولايات المتحدة شنتها عندما اعتقدت أنه بإمكان خصمها أن يشن هجوماً ضدها. وهي حرب وقائية، حيث كان

¹ - المرجع نفسه، ص. 43.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

المقصود من شنّها تدمير قوة العراق والقضاء عليها قبل أن تنمو في كامل أبعادها مع قوة أعداء الولايات المتحدة البارزين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

أما بالنسبة للظروف الدولية فإن الولايات المتحدة أرادت أن تأتي في البداية عن طريق الأمم المتحدة. وعندما لم تفلح في العمل من خلال المنظمة الدولية، فقد شنت الحرب (مع بريطانيا) بشكل غير حسب الأعراف والقوانين الدولية المتبعة في ذلك. بذلك يمكن القول أن فكر المدرسة الواقعية أوضح في هذه الحالة منه في حالة الحرب على أفغانستان.

فالدول في هذه الحالة -بما فيها الولايات المتحدة- تعتبر أهم عامل في السياسة الدولية من ناحية اتخاذ القرار النهائي بشأن الهجوم على بغداد. ترى حكومة الولايات المتحدة أنها حلت سياستها في هذا الصدد من منطلق عقلائي وأنها إتخذت التي تعتقد أنها الاسلام، وهي القرارات المساندة لأمنها في الأساس.

والولايات المتحدة كدولة اتخذت القرار كوحدة فرنسية الدولة ووزير الخارجية، والجهات الأخرى التي صنعت القرار وقفت موقفاً موحداً.

خصوصاً وإن القرار كان مبنياً على أساس العامل الأمني الهام. فدولة مثل الولايات المتحدة سوف تبذل قصارى جهدها من أجل أن تحافظ وتعزز أمنها وتوجه ضربة قاسية لأية جهة تحاول هز هذا الأمن.

بالإضافة على الأهداف الدائرة حول الهاجس الأمني، فقد أعلنت الولايات المتحدة أن هدفها هو القضاء على نظام صدام حسين أما بالنسبة للوسيلة فهي كما كانت في حرب الولايات المتحدة على أفغانستان، حيث ترجمت عمليات القوات المسلحة نفسها كوسيلة

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

الفعالية في هذا الصدد. أما الدبلوماسية فقد كانت معطلة كما هو الحال في الحرب على أفغانستان.

ولكن كان هناك استخدام للقوة الدعائية الموجهة لداخل العراق. هذا مع القول أن هذه الحرب قد أتت بعد أن لم تحقق الوسائل الاقتصادية (التي كانت مفروضة على العراق لمدة تزيد عن 12 عاماً) النتائج التي كانت منتظرة من تطبيقها.¹

أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 هشاشة النظام الدولي المعاصر، فبعد تحول النظام إلى الأحادية القطبية إعتقد الكثيرون بأن هذا النظام يشهد فترة من السلام العالمي والإتجاه نحو تفعيل الشرعية الدولية وتسوية المنازعات بالطرق السلبية.

لكن أحداث 11 سبتمبر كشفت عن تحول الصراع في العلاقات الدولية إلى صراع بين الدول العظمى وهي الولايات المتحدة وبين ظاهرة وهي ظاهرة غير محددة المعالم وليس لها وطن محدد، ولقد أظهرت الأحداث بصورة جلية ضعف النظام الدولي عن طريق تجاوز أمريكا لأطر هذا النظام وعدم الإعتقاد على الشرعية الدولية في إدارة الصراع أو ترتيب النظام الدولي ولجئها للقوة الساحقة في محاربة أعدائها أو تهديد مصالحهم.

التوافق العالمي على إدانة جريمة نيويورك لتمرير أجندات أخرى لا تعباً بسيادات الدول وتسهل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية هذه التداعيات وغيرها مما لا زلنا نراه راهنا هو الذي يفرق بين حدث سبتمبر ويعطيه السمة العولمية، وأحداث أخرى مثل حرب الشيشان أو حرب البوسنة أو حتى القضية الفلسطينية، فهي أحداث وقضايا على أهميتها لم

¹ - المرجع نفسه، ص. 44.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

تؤثر في إعادة تشكيل السياسة والتحالفات الدولية، أو تقلب جدول الاهتمامات العالمي، وتشكل مفصلاً تاريخياً في طبيعة العلاقات الدولية كالذي شكله يوم 11 سبتمبر.

وعموماً أثبتت هذه الأحداث الفجائية أن العوامل المهددة للسلم والأمن الدوليين تتطور بتطور المجتمع الدولي وأن هذا الأخير لم يستقر بعد على نظام محدد الملامح ولم تتشكل بعد إقطابه وضوابطه ذلك أنه لا زال يعاني من مرحلة العتمة والضبابية التي يتماهى ويختلط فيها الشرعي باللاشرعي، ومن تراجع مبادئ قانونية دولية كمبدأ السيادة وعدم التدخل لمصالح "مبادئ" جديدة كالتدخل والكيل بمكيالين وهي مرحلة قد تطول طالما تتم فيها معالجة الأعمال غير المشروعة دولياً بعمل مشروع ويتغلب فيها منطق القوة والمصلحة على منطق العدالة والقانون.

المبحث الثاني:

التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن المنطقة

المطلب الأول:

جغرافيا الشرق الأوسط والبيئة الأمنية.

تعود تسمية الشرق الأوسط إلى بداية القرن 19، والذي أطلقه أو التي أطلقها "ألفريدماهان" (Alfred Mahan) عام 1902م، ويعني بها منطقة التي تقع نقطة مركزها في الخليج العربي، أما عند حاكم الهند اللورد "كيرزون" (Kirzun)، فأشار إلى مناطق تركيا والخليج العربي وكذا إيران، كما عرف بتسميات أخرى تتعدد بتعدد المناطق التي يعبر عنها حيث نجد تسمية الشرق الأدنى (Near East) والتي تركز حول موقع الدولة العثمانية سابقا (تاريخيا)، والشرق الأقصى (East Far) والتي تركز حول الدول الهند العينية سابقا (تاريخيا)، في حين أطلقت تسمية الشرق الأوسط (Middle East) للدلالة على المنطقة الواقعة بين هاتين الأخيرتين¹.

نظرا لارتباط تسمية الشرق الأوسط بالدول العربية والإسلامية غالبا، تضاف إلى تلك المنطقة عادة مناطق أخرى لإعتبارات إستراتيجية وجيوسياسية، مثل شمال إفريقيا الذي يدخل ضمن بعض الحسابات المصلحية (السياسية/الاستراتيجية) للولايات المتحدة الأمريكية.

¹ -جمال مصطفى عبد الله، الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، (عمان، دار وائل، 2002) ص.27.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

فالشرق الأوسط بنطاقه الجغرافي الواسع والحديث، يمتد من مصر إلى الخليج العربي، ومن تركيا إلى المحيط الهندي، أما بقية الدول التي تضاف في كل مرحلة أو كل فترة زمنية معينة، تعرف بالدول الأطراف (Periphery states)¹.

يبلغ مجموع مساحة إقليم الشرق الأوسط (6.56) مليون كيلومتر مربع أي ما يقارب ب(5)٪ مساحة اليابسة في العالم كله، ومن بين ما مجموعة (18) بلدا، تبلغ مساحة أكبر (3) بلدان (المملكة العربية السعودية، جمهورية إيران الإسلامية، تركيا (71)٪ من هذه الأراضي، في حين أن أصغر (7) دول (البحرين، الأراضي الفلسطينية، لبنان، قطر، الكويت، إسرائيل، أرمينيا) تشكل بالتقريب (1.5)٪ من هذه المنطقة².

ينقسم إقليم الشرق الأوسط إلى أربعة (4) أقاليم فرعية، على أساس التجانس الجغرافي والمناخي، وتتمثل في التالي:

-منطقة "شبه الجزيرة العربية": البحرين، الكويت، عمان، قطر، المملكة العربية السعودية، للإمارات العربية المتحدة، اليمن.

-منطقة "القوقاز" (caucasse): أرمينيا، أذربيجان، جورجيا.

-منطقة "الشرق الأدنى": العراق، إسرائيل، الأردن، لبنان، فلسطين، الجمهورية العربية السعودية، تركيا³.

-أخيرا جمهورية إيران "الإسلامية".

¹-المرجع نفسه، ص 30.

² - <http://www.arab-affaires-on-line.org/arhèle?p=88>.

³-المرجع نفسه، ص 89.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

لكن ولإعتبارات جيوسياسية واستراتيجية، هناك من يقسم إقليم الشرق الأوسط إلى ثلاثة مناطق تتمثل في: الشرق الأقصى، المشرق (أو المشرق العربي)، ودول الأطراف (Periphery states).

تحتوي جغرافية الشرق الأوسط على عدة ممرات مائية، ذات أهمية إستراتيجية واقتصادية، وتجارية، تتمثل فيما يلي:

1-البحر الأحمر (Red sea):

يقع عند إلتقاء قارتي قارة آسيا وإفريقيا، حيث يعتبر ذا موقع إستراتيجي هام، إذا يعتبر نقطة ربط بين المحيط الهندي والخليج العربي من جهة والبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، ويبلغ طوله (2100) كم من أقصى الشمال إلى باب المندب، جنوبا، كما تقدر مساحته بما نسبته (438) كم بعمق (9850) قدما (Feet)، ويضم البحر الأحمر ثلاثة ممرات مائية هامة جدا، قناة السويس، مضيق تيران، مضيق باب المندب، إضافة إلى ممر القرن الإفريقي.

2-الخليج العربي (Arab golf):

أو كما أطلق عليه العرب قديما، "فرج الهند"، ويمتد من الجزيرة العربية شمالا إلى البحر الأبيض المتوسط جنوبا، حيث يبلغ طوله (800) كلم من مصّب شط العرب إلى ساحل عمان، أما عرضه يتراوح ما بين (228) كلم وهو أقصى عرض له شرقي شبه جزيرة قطر و(46) في مضيق لرمز، بعمق (100)م كأقصى حدّ له و (40) م كأقل حد له، وإلى جانب احتواء الخليج العربي على مضيق هرمز يضم كذلك عدد كبير من الجزر الصغيرة تتمثل في جزر الشاطئ العربي والتي نخص بالذكر جزيرة بوبيان (Bubyan)، شبه جزيرة

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

قطر، طناب الكبرى وطناب الصغرى (Tudel kadir/Tudel saghir)، أبو موسى، كما تتمثل جزر الشاطئ الإيراني في جزيرة القشم (Qeshm)، جزيرة هنجام (Hengham)، جزيرة هرمز (Hermuz)، هيري صيري (Sirri)، جزيرة فرور (Farour)، جزيرة لاك (Lake)، جزيرة الشعيب أو الشيخ شعيب (Chekh Shoeyb) .

ولللخليج العربي كذلك ثلاث سواحل هي: الساحل الجنوبي، وهو أطول السواحل الثلاث وأوسعها وأعرضها وأكثرها إنخفاضا، ويتضمن عددا من المستنقعات الساحلية وتبرز منه رؤوس كثيرة، وتدخل فيه خلجان كثيرة أيضا، ويوجد أمامه عدد من الجزر الصغيرة، أما الساحل الشمالي، فهو ضيق ويوجد أمامه عدد من الجزر أكبر من تلك الموجودة في الشاطئ العربي، ومعظم سكان هذه الجزر من قبائل عربية، أما الساحل الشرقي فتتقاسمه بشكل أساسي إيران، العراق، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دولة قطر، عمان، ومملكة البحرين، يقدر طوله الدولي (1791) ميل، بحري.

ولقد حدد القانون الدولي الممرات المائية العربية على النحو التالي: قناة السويس ، خليج العقبة، مضيق باب المندب، مضيق هومز¹.

***الصراع الإسرائيلي الفلسطيني:** الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو صراع على الأرض الفلسطينية المحتلة من عقود طويلة، بين الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية بقيادة حركة "فتح".

شهد الصراع بين الطرفين إنخفاض في درجة حدته مقارنة بما كان عليه سنة 2009، عندما أدى ما أصطلح عليه "حرب غزة" في الغالب إلى وقوع أكثر من (600)

¹ -http :www.arabic géopolitique stastic.me.org,11/07/2016, a 15h :30.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

حالة وفاة مرتبطة بالمعارك في كانون/يناير، وفي سنة 2010 بقي مستوى إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على حكومة إسرائيل في حدوده الدنيا، وكذلك الرد الإسرائيلي من جهة، وبدأت المفاوضات المباشرة بين السلطة الفلسطينية بقيادة حركة "الفتح" والحكومة الإسرائيلية، لكن، سرعان ما انتهت.

*الصراع التركي الكردستاني:

هو صراع الأرض بين الحكومة التركية وحزب العمال، الكردستاني المتمرد.

شهد القتال تصاعدا حادا بين الطرفين في عام 2010، وقع ؟؟؟؟؟؟؟ القتال في أشهر فصل الصيف، عندما كشفت الحكومة العمل السري العسكري ضد المتمردين في أعقاب قيام حزب العمال الكردستاني بقصف قاعدة بحرية في محافظة (هاتاي) في (الاسكندرون)، لكن كان هناك بعض الإشارات على حدوث تقارب في نهاية السنة، رغم عدم خوض مفاوضات رسمية بين الطرفين، أقرت الحكومة بوقف إطلاق النار، والذي دأب حزب العمال الكردستاني على إعلانه في شهر رمضان من كل سنة، الأمر الذي أحدث إنخفاضا في عدد العمليات العسكرية.

*الصراع العراقي الأمريكي:

أو كما يطلق عليه: التدخل الأمريكي على العاق، والذي سببه التفكير الأمريكي بامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، والذي بنت عليه شكوك حول برنامج نووي عراقي.

أدت عمليات المواجهة في العراق إلة وقوع أكثر من ألف (1000) حالة وفات مرتبطة بالمعارك، وكان ذلك للسنة السابعة (7) على التوالي، لكن عدد الوفيات المرتبط

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

بالمعارك فقد شهد إنخفاض ملحوظ منذ سنة 2008، على الرغم من تواصل حدة الصراع، وبقي نشاط الصراع في سنة 2010 على المستوى نفسه، والذي تم تسجيله في عام 2009، ووقع خلال سنة 2009 معظم القتال في محافظات "بغداد" و"ديالا" و"الموصل" (Mossool, Dyalah, Baghdad)، وشن العديد من الهجمات الواسعة النطاق على مقربة من موعد الانتخابات البرلمانية في آذار/مارس، وظهرت في عام 2010 خاصية جديدة العنف تتمثل في تزايد هجمات المتمردين على ما يسمى "مجالس الصخرة"، وهي بعض الميليشيات (Mélices) القبلية السنية (Sunnites)، التي وقفا إلى جانب القوات العسكرية الأمريكية من أواخر سنة 2002، وقد أنهت الولايات المتحدة مهمتها في العراف في آب/أغسطس/أوت، لكن تركت قوة انتقالية (Transitoire) قوامها (50000) جندي في البلاد، وتعتزم الولايات المتحدة الأمريكية سحب قواها من العراق في نهاية سنة 2011.

المطلب الثاني:

التوافق والصراع في الشرق الأوسط.

دخلت منطقة الشرق الأوسط في دائرة مغاقر من التوتر والاحتقان والتي لا يبدو أنها تنتهي في القريب نتيجة الصراعات المفتوحة التي رسمها الزعماء الأمريكيان (الولايات المتحدة كفاعل دولي حاسم).

لم تعد تخضع هذه الصراعات المفتوحة في المنطقة للحسابات الضيقة، كمنظريّة تفسير المشكلات التي إبتكرها (داود أغلو) عندما كان وزيراً للخارجية وأصبح بعدها رئيس الوزراء التركي، أو اللجوء إلى الحلول الصفوية بسبب أن تلك الصراعات مرتبطة بمصالح القوى الإقليمية ومصالح الولايات المتحدة والغرب، مما يؤسس لمعادلة جديدة ما تسمى بتوازن

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

الضعف التي تعرض على الدول الإقليمية اللجوء إلى التسويات والتوافقات تحت رعاية ونظرا الولايات المتحدة.

تلك المعادلة تمنع من وجود طرف منتصر دون بقية الأطراف، والتي لن تترك طرف مهزوم أيضا، حتى تجعل جميع القوى الإقليمية والأطراف متعادلة حتى تجبرهم نحو التوافق والتسويات، وهي معادلة جديدة دشنتها الولايات المتحدة بعد ثورات الربيع العربي¹.

المعادلة الجديدة لن تسمح بوجود صراعات صفرية على الأرض والتي تنتهي بهزيمة طرف وانتصار الطرف الآخر، بل يجب أن تترك الصراعات مفتوحة في منطقة الشرق الأوسط حتى تدين جميع القوى ولأطراف الإقليمية لهيمنة الولايات المتحدة.

أي أن إستراتيجية الولايات المتحدة في تدشين المعادلة الجديدة تهدف إلى رسم حدود لكل طرف من القوى الإقليمية حتى لا تسمح لها بتجاوز تلك الحدود المرسومة، ولأهم من ذلك بأن تلك المعادلة وتلك الإستراتيجية لا تسمح لأي طرف بجسم أي صراع بمفرده.

يعني ذلك أن تلك الإستراتيجية وتلك المعادلة الجديدة تفرض على القوى الإقليمية وعلى الأطراف التابعة لهم أن يخصصوا إلى التسويات وإلى الحلول الوسطية، وقد تم رصد تطبيق تلك المعادلة وتلك الإستراتيجية في العديد من الملفات في المنطقة، بدءا من الملف النووي بين (إيران) و(بقية القوى 175) الذي يتجه نحو التسوية والتوافق ونحو حلول وسطية، أي برنامج إيران النووي لم يتوقف لكن لن تستطيع (إيران) استكمال برنامجها النووي

1- عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب، واقع جيسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب، دار ناشري للنشر، أبريل 2010، ص.ص. 30، 31.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

مع إخضاع برنامجها للتفتيش من قبل وكالة الطاقة الذرية (Nuclevu Energy Agency)¹.

ويمكن أن تنطبق تلك الإستراتيجية وتلك المعادلة في الملف السوري المعلق، فرغم الضغوط التي يفرضها (أردوغان) على التحالف الدولي في إسقاط نظام الأسد (بشار الأسد) بسبب إتهام (أردوغان) للولايات المتحدة بغياب إستراتيجية واضحة في مواجهة (داعش)، لأنما فوجئت نتيجة الصراعات المفتوحة في منطقة الشرق الأوسط التي خلفتها ورسمتها للمنطقة بخروج (داعش) وخلفت أمرا واقعا على الأرض.

لذلك نرى مدى التباين بين تركيا والولايات المتحدة حول التوصل إلى توافق لمواجهة مثل هذا التنظيم رغم المظاهرات الكردية التي تضغط على (أردوغان)، لكن (أردوغان) يقول إذا لم تكن تلك المشاركة واضحة من أجل إسقاط نظام الأسد، بينما مشاركة تركيا تكون لصالح الأكراد أو لصالح نظام الأسد، فلن تشارك تركيا، وهو أول تصادم بين قوة إقليمين وبين المعادلة الجديدة التي رسمتها الولايات المتحدة للمنطقة².

ورغم استبعاد (روسيا) عن المنطقة بسبب الأزمة الأوكرانية (Ukreinian criois) وكانت الولايات المتحدة تتحجج بالموقف الروسي في سوريا، لكن الولايات المتحدة لن تقبل هي الأخرى بأي حل في روسيا بعد روسيا المقايضة والتوصل إلى تسويات بين القوى الإقليمية، ولن تسمح لأردوغان بالهيمنة على روسيا بمفرده دون بقية الأطراف الأخرى (إيران والسعودية).

بينما كانت التسويات واضح في العراق بين إيران والسعودية برعاية الولايات المتحدة، وإختيار (العبادي) من نفس حزب بالدعوة، ولم يخرج (المالكي) من الحكومة، بل أصبح نائبا ما يعني أن المعادلة كانت عبارة عن تسوية توافقية.

¹- المرجع نفسه، ص31.

²- المرجع نفسه، ص32.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

وما يدور في (اليمن) يعتبره البعض انتصار لصالح إيران ضد دولة السعودية، ولكن مثل تلك الحسابات تعتبر حسابات ضيقة، بسبب أن الصراعات تتشابك وتتقاطع مع مصالح القوى الإقليمية والدولية.

الصراعات المفتوحة في المنطقة هي نتيجة خلق الولايات المتحدة دول هشة وضعيفة كتسريح الجيش العراقي بعد احتلال العراق وترك الجيش اللبناني (Ledanon Army) في حالة ضعف، وكذا انهيار دول مثل (سوريا، اليمن وليبيا) سمح بإنشاء ميليشيات ونشوء دولة موازية كحزب الله في لبنان، وحزب أنصار الله في اليمن، وكذا الميليشيات في العراق وليبيا والتنظيمات الجهادية في سوريا.

تحولت تلك الصراعات المفتوحة من نطاقها الداخلي إلى أفق إقليمي أوسع، وهو ما لم تتوقعه استراتيجية الولايات المتحدة المعدة للمنطقة، ولم تكن لدى الولايات المتحدة أي إستراتيجية واضحة للتعامل مع تلك الصراعات المفتوحة العابرة للوطنية.

انتقلت مفاتيح حل تلك الصراعات من الأطراف الدخيلة إلى القوى الإقليمية غير القادرة على مواجهتها فرضت صعوبات عديدة عصيبة أحيانا على الاحتمالات المودية إلى التوصل إلى تسويات وتوافق إقليمي برعاية أمريكية بسبب أنها خرجت عن الاستراتيجيات المرسومة والمعدة.

بدأت تواجه أفكار المدرسة الواقعية الأمريكية التي ترسم تلك الإستراتيجيات صعوبات في مواجهة الواقع الجديد الذي فرض نفسه على أرض الواقع في منطقة الشرق الأوسط¹.

¹ المرجع نفسه، ص ص 33-34.

المبحث الثالث:

التحديات الأمنية المرضية في الشرق الأوسط

المطلب الأول:

ظاهرة الإرهاب بعد تاريخ 11 سبتمبر

ينطلق "باري بوزان" (Barry Buzan : 1947) في جملة أفكاره ومقارباته من العديد من المسلّمات الواقعية مثل: القوة، مركزية الدولة في العلاقات الدولية، المصلحة القومية، الفوضوية، وهو بذلك يعتبر من طرف العديد من المختصين مفكر نيواقعي (Néo Réaliste) لاشتراكه مع "كنيث والتز" (Keneth Waltz) أحد أقطاب الواقعية الجديدة. في العديد من المسلّمات والأفكار التي انطلق منها، إلا أنه ونظرًا لتوسعه كثيرًا في أفكاره ومفاهيمه المركزية فإنه يصعب تصنيفه نظريًا، ما يدل على ذلك، انتقاده لبعض الأفكار والمسلّمات الواقعية.

لقد بدأ "بوزان" (Buzan) مقاربتة الأمنية بتعريف شامل وحديث للأمن، حيث يرى أنه: "العمل على التحرّر من التهديد". أما في سياق النظام الدولي، فالأمن هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كياناتها المستقلة وتماسكها الوظيفي، وهذا ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية¹.

بشكيط خالد، دور الكقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير غير منشورة -
¹(جامعة الجوائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011)، ص18.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

بعيدا عن الأمن استيقظت الولايات المتحدة الأمريكية صباح الثلاثاء 11 سبتمبر 2001 على حدث ليس له مثيل في التاريخ، حيث اخترقت طائرتان مدنيتان مركز التجارة العالمي في نيويورك، وعلى البنتاغون (Le Pentagone) في واشنطن (Washington)، وتعد الهجومات الإرهابية من أخطر الأحداث العالمية وأهمّها منذ تفكك نهاية الحرب الباردة، فإذا كانت هذه الأخيرة قد حدثت نتيجة لتحولات عالمية وأفرزت هي الأخرى تحولات أخرى، فإن الحرب على الإرهاب لابدّ أن تؤثر على حالة العالم لأن هذه الحرب إنما تصيب في الصميم كلّ ما تمثّله الولايات المتحدة الأمريكية في النظام العالمي بعد الحرب الباردة، كما تعتبر هذه الحرب أيضا من أهم تفاعلات هذا النظام وقيمه وقواعده¹.

إنّ مفهوم الإرهاب بقدر كبير من الأهمية والاهتمام، ليس فقط في علم السياسة والعلاقات الدولية، من جانب العديد من العلوم الأخرى، العلوم القانونية، علم الاجتماع، علم النفس... إلخ، ومع ذلك فإنه على الرغم من أن مفهوم الإرهاب يعتبر من المفاهيم غير الثابتة وغير المستقرّة كذلك، فالتطوّرات العلمية والنظرية التي تحدث على الساحة الدولية أدت إلى حدوث تداخل كبير بين هذا المفهوم والعديد من المفاهيم الأخرى، مثل الجريمة المنظمة والعنف السياسي وهو ما تسبّب في حدوث نوع من الخلط في المفاهيم وخلفيتها².

ما إن جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى إنصبّ الاهتمام على ظاهرة الإرهاب من قبل الأمريكيين وذلك تحت مسمّى "الإرهاب الدولي"، فالإرهابيون الذين تحاربهم الولايات المتحدة الأمريكية هم أنفسهم "أصدقاء الأمس" (Yesterday's Friends)، حيث حصلوا

¹ - محمد سيد أحمد المسير، زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية، دار النهضة: مصر، (2003)، ص9.

² - إدريس عطية، الإرهاب في إفريقيا: دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية الإعلام، 2011)، ص47.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

على الأسلحة وميادين التدريب مقابل إلحاق الهزيمة بالسوفييات (Soviet-Union) عندما كان الأفغان العرب يقاتلون قبل وقوع أحداث 11 سبتمبر لأكثر من (10) عشر سنوات من أجل تحرير أفغانستان من الاحتلال السوفياتي، هؤلاء المقاتلون اكتسبوا خبرة في أساليب القتال إلى جانب التعامل المنتظم مع أجهزة الاستخبارات في كل من باكستان (Pakistan) وإيران (Iran)، وعلاقة قوية مع الأمريكيين والحركات الأفغانية وخاصة حركة "طالبان" (Les Talibans)، الأمر الذي مكّنهم من دفع أو إجبار القوات السوفياتية على الرحيل من الأراضي الأفغانية عام 1989 تاركين وراءهم حوالي (40.000) قتيل، كما أن دولا عديدة استجابت لنداء محاربة الإرهاب باعتبار أن ظاهرة الأفغان العرب تشكل خطراً أو تهديداً وتحدياً مضافاً أمام الولايات المتحدة، حيث قامت هذه الأخيرة باحتلال أفغانستان عام 2001 بسبب قدوم المدعو "أسامة بن لادن" (Oussama Ben Laden) إلى أفغانستان عام 1979 وتأسيسه ليست القاعدة وتجنيد عدد كبير من الشباب للقتال ضد الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أحرز نجاحات عديدة إن صحّ القول من بينها تفجير سفارتي الولايات المتحدة في كلٍّ من تنزانيا وكينيا (Tanzanie, Kenia) عام 1998، وهجمات 11 سبتمبر 2001، فضلا عن العمليات الجهادية في أفغانستان والعراق.

إن الدول التي ترعى الإرهاب قد أطلق عليها الرئيس الأمريكي "جورج بوش الابن" تسمية "محور الشر" والتي تعدّ امتداداً لمفهوم الدلو المارقة (Etats Voyous) والذي ظهر في عهد الرئيس "بيل كلينتون" (Clinton).

بعد (أفغانستان) ظهرت (العراق) كمسرح مركزي للعرب التي تنشط فيها العديد من الجماعات المسلحة، تبني الرئيس "بوش" في إطار تحديد الاستراتيجية الأمريكية للأمن القومي في خطاب له في 20 سبتمبر 2002 اتجاهين اثنين بشأن القضية حيث ركّز على:

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

أولاً: احتفاظ الولايات المتحدة بحق الدفاع الشرعي والوقائي وذلك بإعطاء الأولوية لتدمير المنظّمات الإرهابية.

ثانياً: دعم الولايات المتحدة للمجتمع الدولي في حال التعرّض (أي نوع من التهديد وقد عبّر عن ذلك بقوله: «على العالم أن يتبنى موقفاً معيناً، إما يكون مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب»، استناداً إلى ذلك تمّ غزو العراق سنة 2003 بعد أن أعلنت جملة من الأهداف أهمها:

- حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.
- وجود علاقة بين النظام العراقي (نظام صدام حسين) وتنظيم القاعدة.
- القضاء على الإرهاب.

أضافت الولايات المتحدة هدفاً آخر لتلك الأهداف بعد أن تمّ احتلال (العراق، فأعلنت من نيتها في إقامة تجربة فريدة من نوعها للديمقراطية في مكافحة الشرق الأوسط، إلا أن التجربة الأمريكية في العراق اثبتت فشلها (بعدما فشلت في القضاء على تنظيم القاعدة: وتزايد ظاهر الإرهاب في القضاء على تنظيم القاعدة، وتزايد طاهرة الإرهاب) ليس فقط في العراق ولكن في الشرق الأوسط كلّهُ.

المطلب الثاني:

أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط

أصبحت أسلحة الدمار الشامل بأنواعها المختلفة (كماوية، بيولوجية، أو النووية) تثير جدلاً شديداً بين مؤيد ومعارض لإنتاجها أو استخدامها، فرغم المعاهدات الدولية التي تحرم

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

هذا النوع من الأسلحة كمعاهدة "حظر انتشار الأسلحة النووية" لعام 1968، معاهدة "الأسلحة الكيماوية" لعام 1993، إلّا أنّها أصبحت أكثر انتشارًا وما زاد من خطورة هذه الأسلحة هي استفادتها من تطورات الثورة التكنولوجية، وتسبب أسلحة الدمار الشامل كبيرة على المستوى البشري والمادي والبيئي¹.

منذ عالم 1995 بدأت هيئة الأمم المتحدة **بالمشاركة يجهوها** الرامية لنزع أسلحة الدمار الشامل **واعبتر اجهودها** فهدفها بجهودها الرامية إلى نزع أسلحة الدمار الشامل واعتبرت جهودها هدفًا نهائيًا، ما تمكنت الجمعية العامة للأمم المتحدة **الأرينية** في ديسمبر 1991 من إعلان الاتفاقية المشترطة لتحقيق نزع السلاح تزعًا تامًا، كما وافقت عليه حكومتا الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية وجرى بوجبه إنشاء جهاز "لجنة الدول الثمانية عشر (18) لنزع السلاح ثم عدّل اسم اللجنة عام 1969.

ليصبح "مؤتمر نزع السلاح"، ضمّ في عضويتها 31 علاقة دولة، **ةأخذ** من مدينة جنيف (Geneve) مقرًا له، وأصبح لاحقًا عد الدول التي انطوت تحت لوائه (40) دولة:

نجح المؤتمر في عقد عدّة اتفاقيات تساهم في نزع السلاح منها: معاهدة 1963 لحظر التجارب النووية في الجوّ وتحت الماء، ومعاهدة 1966 لحظر استخدام الأسلحة النووية والأسلحة ذات القدرة على الدمار الشامل (Destruction Massive) ومنها الأسلحة الكيماوية، ومعاهدة 1967 والتي تمنع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومعاهدة 1968 لمنع انتشار الأسلحة النووية والتي تلزم الدول المالكة للقوة النووية بعدم نقل هذه الأسلحة إلى الدول الأخرى، ومعاهدة 1970 والتي تحظر إيداع الأسلحة النووية والكيماوية

¹ - تبايع وهيبة، مرجع سابق: ص 149

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

والبيولوجية في قاع البحر، ومعاهدة 1972 لمنع إنتاج وتطوير وتخزين الأسلحة الجرثومية والسامة، ومعاهدة 1977 لمنع استخدام الأساليب الفنية لتغيير البيئة، ومعاهدة (SALT 01) ومعاهدة (SALT02) بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية للحد من الأسلحة الاستراتيجية، وبعد غياب الردع أحد أهم الأسباب المباشرة في انتشار أسلحة الدمار الشامل إلا أنه بالرغم من أهمية وضرورة تلك المعاهدات التي تم التوقيع عليها فإنها لم تتمكن من منع الحروب من الوقوع بين الدول لأنها كانت تفتقر للطرف الحقيقي الذي كان يجب أن يمارس الردع على جميع الدول المستخدمة للسلح النووي أو أي سلاح آخر يتسبب في دمار شامل¹.

البرنامج النووي الإيراني:

أثار البرنامج النووي الإيراني شكوك المجتمع الدولي منذ الإعلان عن التطلّعات الإيرانية لاستخدام البرنامج في إنتاج الأسلحة النووية في عام 2002، وقد أثار السلوك الإيراني مطلع عام 2007 جدلاً واسعاً في المجتمع الدولي بعد أن قامت بتتصيب أجهزة الطرد المركزي الرامية في مشروعها التجريبي لتخصيب اليورانيوم في ناتانز، ممّا دفع مجلس الأمن الدولي إلى مطالبتها بوقف جميع أنشطة التخصيب وإعادة الإنتاج، مع فرض عقوبات إضافية عليها، كما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في مطلع عام 2008 بأن البرنامج النووي الإيراني يهدد المصالح الأمنية والدفاعية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط جرّاء علاقة إيران بالجماعات المتطرّفة وحركات المقاومة التي تصنّفها الولايات المتحدة بأنها إرهابية، وخشيته أن تقوم إيران بتزويد هذه الجماعات بأسلحة الدمار الشامل. وربطت الولايات المتحدة ذلك بموقف إيران من الكيان الصهيوني المتعلق بإزالتها من الخريطة

¹ - شبلي، مرجع سابق، ص ص 90-91.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

الدولية، وكذلك دعم إيران لحركات المقاومة في جنوب لبنان (حزب الله) وقطاع غزة (حمس) بما يتعارض مع مصالح الولايات المتحدة التي ألزمت نفسها بالدفاع عن إسرائيل ومساندته سياسياً وعسكرياً وأمنياً واقتصادياً، وللخطر المحتمل والذي يهدّد منطقة الخليج العربي والتي تمثل منطقة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، فامتلاك إيران لأسلحة الدمار الشامل سيشكل خطراً على دول الخليج كونها تملك العديد من القواعد العسكرية والتي تتركز في مضيق "هرمز"¹.

لقد كانت إدارة "بوش" تدرك بأنه طالما القوات الأمريكية متواجدة في العراق فإن هجوماً أمريكياً على إيران أمر غير محمود العواقب، وبذلك انتهت الفترة الرئاسية للرئيس بوش ولم يستطع تحقيق أهدافه، بل إن البرنامج النووي الإيراني تطوّر خلال هذه المدة، إلّا أنّ النجاح الوحيد الذي حققته إدارة بوش في هذا الملف كان إحالته إلى مجلس الأمن فضلاً عن إقناع العديد من الدول بفرض عقوبات اقتصادية على إيران.

بعد تولي الرئيس "أوباما" (Obama) السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية حاول إيصال بعض الإشارات الإيجابية إلى إيران وإن كانت رمزية، وخلال خطابه (أوباما) في جامعة القاهرة أكّد على حقّ إيران في امتلاك الطاقة النووية السلمية تحت بنود معاهدة عدم انتشار السلاح النووي، وفي مقابلة مع قناة العربية مثّل "أوباما": «إذا غيرت إيران من سياساتها ستجد يدًا ممدودة منا». وبعد أسابيع أكّد أن هناك إمكانية للجلوس على طاولة المفاوضات، لكن هذه التحركات لم تكن منتجة على أرض الواقع إذ أعربت واشنطن عن خيبة أملها، حيث انتقدت الولايات المتحدة النظام الديني في طهران بسبب وقوفه وراء

¹ - هاشم أجريد الخوالدة، السياسة الأمريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني، 1991-2012، مذكرة ماجستير غير منشورة لجامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013، ص ص 86-87.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

البرنامج النووي وسجله في حقوق الإنسان، وبالتالي أصبح الرئيس الأمريكي "أوباما" بعد فترة وجيزة من حكمه يسعى لفرض عقوبات جديدة على طهران، وبهذا أخذ (أوباما) يتجه نحو تشديد الخناق حول برنامج إيران كسلفه "جورج بوش" بعد أن أصبحت هذه القضية استراتيجية أمريكية مستمرة بغض النظر من الرئيس الأمريكي إن كان جمهوريا أم ديمغرافيا، كذلك تم فرض عقوبات إضافية من قبل المجلس الأمن الدولي وفق قرار (1929) والذي صدر في خيزران 2010 (جوان 2001).

ولكن المستبعد هو القيام بعمل عسكري ضدّ إيران، فالولايات المتحدة الأمريكية تعترف أنها إذا ضربت إيران من الممكن أن تش الحركة البحرية في مضيق "هرمز"، والذي يمرّ عبره حوالي ربع النفط العالمي إلى الأسواق الدولية وستكون نتيجته ارتفاع أسعار النفط عن تمكن إيران نتيجة ارتفاع أسعار النفط فضلا عن تمكن "إيران من تحريك الكثير من الدول المجاورة المؤيدة لها أو على الأقل تحريك جماعات ومراكز سلطة معينة في تلك الدول¹.

أما بالنسبة لإسرائيل، فقد سعت إلى الحصول على أسرار الذرة بعد إعلان دولة الكيان الصهيوني عام 1948 ولكنها كتمت أطماعه إلى مصاف الدول النووية والإنضمام، خال النسيمة، نية إسرائيل في الحصول على السلاح النووي كانت بعد العدوان الثلاثي على مصر 1956، إذ تبين أن هناك تعاون (فرنسي-إسرائيلي) يتمثل في دعم فرنسا لغسرائيل لبناء مفاعلات نووية وتجهيزها بالمواد الأولية وبذلك فإن القنبلة النووية لدولة إسرائيل أصبحت جاهزة عام 1966 وهذا ما أحدث ردود أفعال دولية خاصة من قبل الدول العربية

¹ - عبد الله فاتح المطبري، أمن الخليج العربي والتحدي النووي الإيراني، مذكرة ماجستير غير منشورة، (جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص ص 89-90.

الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11

سبتمبر 2001

وكان أبرزها تصريح الرئيس الراحل "جمل عبد الناصر" إذ قال: «إذ أنتجت إسرائيل قنبلة نووية فسيكون ردّنا الوحيد على مثل هذا العمل شنّ حرب وقائية، ستضطر الدول العربية إلى اتخاذ إجراء فوري لتدمير كل وسيلة تمكّن إسرائيل من إنتاج القنبلة النووية»، وبالفعل خاضت مصر والجيش العربية حرب استنزاف بعد هزيمة الخامس من حزيران (05-جوان 1967).

تتمثّل الترسانة النووية الإسرائيلية في ثلاث مفاعلات نووية أساسية، مفاعل "ديمونا"، مفاعل "ريشيون"، ومفاعل "تاحال سوريك" وتستخدم إسرائيل ثلاث وسائل حربية: الطائرات، الصواريخ، والغوّصات.

إن استثناء إسرائيل من معاهدة الحدّ من انتشار السلاح النووي يعني عمليا السّماح لها بالتفوّق الإستراتيجي على دول الشرق الأوسط بالمقابل فالإدارة الأمريكية تضغط على الدول العربية لمنعها من امتلاك الأسلحة النووية ولم تجد لنفسها تبريراً لعدم إلزام دولة إسرائيل على التوقيع على معاهدة الحدّ من انتشار السلاح النووي، وكذلك عدم إلتاف المخزون النووي لدولة إسرائيل¹.

- إسراء شريف الكعود، التسلّح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط، دراسات دولية، ع45، القاهرة، ص ص 22-29.

خالمة

خاتمة:

أثبتت أحداث 11 سبتمبر 2001 هشاشة النظام الدولي الجديد، ورغم كون الولايات المتحدة الأمريكية من أقوى الفواعل الدوليين في نظام الأحادية القطبية فإنها قد تعرضت للتهديد في مشروعية هيمنتها على النظام الدولي وأصبحت الوقائع التي رسمتها أحداث 11 سبتمبر صورة شبه واضحة حول إمكانية بناء نظام دولي أكثر عصرنة من سباقه، أين يكون التعدد القطبي هو العمود الفقري في الجسم كله.

إلا أنّ ظاهرة الإرهاب تعد من الظواهر الخطيرة في القديم وكذلك في الوقت الحالي، وتأكدت خطورة هذه الظاهرة بعد 2001 حيث عرضت البشرية أخطر وأعنف وأقوى الهجمات الإرهابية في التاريخ، ولقد أخذت هذه الظاهرة أشكالاً متعددة مما جعل منها تهديد صعب التحديد والفهم، وكذلك صعب المواجهة لكثرة طرق وآليات عمله على نحو عالمي متكرّر.

لكن المشكلة ليست في كيفية مواجهة هذا الإرهاب بقدر ما هي في كيفية وضع إطار مفاهيم واضح يساعد كل القوى الفاعلة في المجتمع الدولي على مواجهته، وهنا بالضبط يدخل موضوع الإرهاب في إطار أمني جدّ معقّد، خاصة في محاولة مراجعة المعطيات الأمنية الدولية الحديثة وخاصة المعاصرة، أين نجد أن الإرهاب أخذ يتطور ويتنوع من فترة إلى أخرى إلى درجة يصعب فيها مواجهته بطرق فردية، ولذلك أتت الولايات المتحدة بكم هائل من الحلول الموضوعية والذاتية لحل الإشكالية، ولكن سرعان ما تمت ملاحظة هيمنة الأيديولوجية المحافظة على الأجندة الأمنية لمكافحة الإرهاب الدولي.

ومن جهة أخرى، دخل مفهوم الإرهاب مع مفهوم آخر هو مشكلة السلاح النووي الذي أصبح خطراً مهدداً للأمن الدولي، وخاصة على منطقة الشرق الأوسط، أين نجد أن المشكلة الأمنية أو المعضلة الأمنية لا تواجه فقط خطر الإرهاب، إنّما أصبحت تواجه خطر

الإرهاب عن طريق الإمكانات النووية، وكذلك خطر التهديد النووي ضد الإرهاب، ويمكن إضافة خطر آخر وهو خطر اللجوء إلى الإرهاب (من جهة) من طرف القوى المالكة للقدرة النووية أو تمويل الجماعات الإرهابية لتميرير الأجندات السياسية نحو الأمام كذلك كيفية مواجهة مثل تلك الاتجاهات الرادكالية من قبل القوى العظمى وهذا ما تحاول الدول العظمى القيام به، إما بإضعاف الدول أو الفواعل الإقليمية في المنطقة، أو باللجوء إلى حيل المنفعة وهي التركيز على إرادتها المزعومة في إفشاء السلام في المنطقة والتي ترمي إلى الإستيلاء على المنطقة والتحكم فيها استراتيجيا ومحاولة بلبلة وضعها أو واقعها الجيو سياسي لضمان استقرار وثبات أهدافها في المنطقة.

فما يمكن قوله حول المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط، هو أن العالم يسير نحو اتجاه واحد، لا يمكن تغييره مهما كانت طبيعته الظروف والمستجدات الدولية، ولكن الحل الوحيد أو الوسيلة الوحيدة تكمن في الغاية في حد ذاتها، أي أن العالم أصبح تحت تصرف الدول الفاعلة حقيقةً، ولكن اللعبة الدولية يشارك فيها فواعل أخرى من قريب ومن بعيد، فمهما كانت قوة وطبيعة تلك الفواعل فإنها مجرد فواعل تلعب لضمان نقاط اللعبة لصالح الدول العظمى مقابل بعض النتائج المرضية لها، أي أنها لعبة دولية ليس فيها لاعب منتصر ولا لاعب منتصر عليه، إنما هناك تعادل شبه واقعي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

I-اللغة العربية:

1)الكتب:

1. أمين، شلبي، "نظريات في العلاقات الدولية"، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
2. سيد أحمد قوجيلي، "الدراسات الأمنية النقدية"، مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، المركز العالمي للدراسات السياسية، الأردن، 2014.
3. عبد الحفيظ، عبد الرحيم محبوب، "واقع جيوسياسي جديد في الشرق الأوسط يغذيه الصراع والإرهاب"، دار ناشري للنشر، أفريل 2010.
4. عمر، سعد الله، "القانون الدولي المعاصر"، وثائق وآراء، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
5. مارتن، غريفيثش، تييري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.
6. مارتين غريفش، تييري أوكلاهان، "المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية"، مصر، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
7. محمد سيد أحمد الميسر، "زلزال الحادي عشر من سبتمبر وتوابعه الفكرية"، دار النهضة، مصر، 2003.
8. منيت، الساكت وآخرون، "أسلحة الدمار الشامل"، الكماوية البيولوجية والنووية، زهران للنشر، الأردن، 2010.
9. هارون، فرعلي، "الإرهاب العولمي وإنهيار الإمبراطورية الأمريكية"، دار الوافي للنشر، القاهرة، 2006.

(2)المذكرات:

1. إدريس، عطية، "الإرهاب في إفريقيا": دراسة في الظاهرة وآليات مواجهتها، مذكرة تخرج غير منشورة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.
2. خالد، بشكيط، "دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2010-2011.
3. فالح عبد الله، المطبري، "أمن الخليج العربي والتصدي النووي الإيراني"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011.
4. فائز، بن شيخ، زبيدة خنوس، "العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد 11 سبتمبر 2001"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013.
5. هاشم أجريد، الخوالدة، "السياسة الامريكية تجاه أزمة البرنامج النووي الإيراني 1991-2012"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.

(3)المقالات:

1. إسراء، شريف الكعود، "التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط"، دراسات دولية، ع45، القاهرة.
2. د.أحمد نوري النعيمي، "البنوية العصرية في العلاقات الدولية"، مجلة العلوم السياسية، م، ع46.

3. ستيفن.م، والت، "العلاقات الدولية": عالم واحد نظريات متعددة، ترجمة، عادل زقاغ

وزيدان زباني، متوفر مع الرابط التالي:

<http://www.geocities.com/adelzeggagh/Ir.html>

4. سليمان الحربي عبد الله، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته"، دراسة نظرية

في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، الكويت.

II-اللغة الأجنبية:

1. Alex Macleod, Anne-Marie D'Aoust et David Groudin, « Les études de sécurité », In **théorie des relations internationales : contestations et résistances**, éd Alex Macleod et Dam O'Meara (Québec : Athéna, Editions, 2007).
2. Barbara Delcourt, « Théorie de la sécurité », Université libre de Bruxelles, Année académique 2006-2007.
3. Barry Buzan, "Rethinking security after the cold war, **"Cooperation and conflict 1"** (1997).
4. Barry Buzan, « **New Patterns of global security in the Twenty-first century** », International Affairs (1991).
5. Bill Mesweeney, **"Security, Identity and Interests: Asociologg of International relations"**, (United Kingdom: Combridge University Press, 2, 2004).
6. Dario Battistella, « **Théorie des relations Internationales** », 2nd éd, (Paris : Presses de sciences po.1.2006).
7. Helène VIAU, "La (re) conceptualization de la sécurité dans la théorie réaliste, et critique", quelques pistes de reflexion sur les concepts de sécurité humaine et de sécurité globale, (Montréal: centre d'études des sciences politiques et étrangères de sécurité, 2000)

8. John Herz, « The security Dilmma », in : www.Ciaonet.org. (27 Janvier 2016.)
9. Joseph Maila, “Enjeux et Dilemmes de la sécurité nationale”, in : <http://id-erudit.org> (27 janvier 2016).
10. Ken Booth, « Theory of world security », (UR : Cambridge University Press, 2007).
11. Mariane store, « Security According to Buzan : A comprehensive-security Analysis » in : <http://id-erudit.org>
12. Matt Mcdonald, « Constructivism », In Paul D.Williams (ed), **Security studies: An Introduction**, (New York: Routledge, 2008.
13. Ronnie D.Zipschatz, “On security”, In **on security**, éd, Ronnie D.Zipschatz, (New York: Colombia University press, 1998).
14. Stone, Op.Cit, Security According to Buzan.
15. Thierry Balzacq, “**Qu’est ce que la sécurité nationale ?**”, **La revue internationale et stratégique** 52 (Hiver 2003-2004).

الفهرس

الفهرس

08	 مقدمة
08	(1) التعريف بالموضوع
10	(2) مبررات اختيار الموضوع
11	(3) أدبيات الدراسة
11	(4) إشكالية الدراسة
12	(5) حدود الإشكالية
13	(6) فرضيات الدراسة
13	(7) الإطار المنهجي
15	(8) الإطار النظري
16	(9) الإطار المفاهيمي
18	(10) صعوبات الدراسة
19	(11) تقسيم الدراسة

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للمعضلة الأمنية

30	المبحث الأول: التطور التاريخي للدراسات الأمنية
30	المطلب الأول: الفترة الذهبية للدراسات الأمنية
35	المطلب الثاني: فترة النهضة في الدراسات الأمنية
40	المبحث الثاني: المعضلة الأمنية ضمن المنظور الواقعي ونظرية الأمننة
40	المطلب الأول: الواقعية التقليدية
43	المطلب الثاني: الواقعية الجديدة
49	المطلب الثالث: نظرية الأمننة، الأجندة الجديدة للدراسات الأمنية

المبحث الثالث: المقاربات الأمنية الجديدة للمعضلة الأمنية.....	54
المطلب الأول: مدرسة باريس.....	54
المطلب الثاني: مدرسة أبريستويث.....	57
المطلب الثالث: مدرسة كوينهاغن.....	61
الفصل الثاني: أطر المعضلة الأمنية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر	

2001

المبحث الأول: التحول الإستراتيجي في العلاقات الدولية وتداعياته على الشرق الأوسط.....	70
المطلب الأول: الخطاب الأمني الأمريكي.....	70
المطلب الثاني: تداعيات أحداث 11 سبتمبر على الشرق الأوسط.....	73
المبحث الثاني: التفاعلات الأمنية في الشرق الأوسط وتأثيرها على أمن المنطقة... 81	
المطلب الأول: جغرافيا الشرق الأوسط والبيئة الأمنية.....	81
المطلب الثاني: التوافق والصراع في الشرق الأوسط.....	86
المبحث الثالث: التهديدات الأمنية المرضية في الشرق الأوسط..... 90	
المطلب الأول: ظاهرة الإرهاب بعد تاريخ 11 سبتمبر.....	90
المطلب الثاني: أسلحة الدمار الشامل.....	93
خاتمة..... 100	

قائمة المراجع

الملاحق

الملاحق